وزارة التعليـــــــــم العـــــــالي والبحـــث العلمـــي

جامعة الشاذلي بن جديد الطارف

UNIVERSITE CHADLI BENJEDID –EL- Tarf

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيّير

Faculté Des Sciences Economiques، Commerciales et Sciences de Gestion

الرقم التسلسلي: .....

قسم: العلوم الاقتصادية

السنة الجامعية: 2023 /2024

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

الشمول المالي في دول المغرب العربي
– دراسة مقارنة–

تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

تحت إشراف

♣ د. أوسياف عمار ياسين

من إعداد الطالبين

♣ أوسياف عبد الله إدريس

♣ حرقاص زين الدين

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على واقع الشمول المالي في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب)، وما تقدمه من تسهيلات تمس جميع المجالات خاصة في ظل تبني مفهوم الإقتصاد الرقمي والتحرير المالي الذي يعتبر التوجه الجديد للنظام الإقتصادي العالمي، وقد استخدم المنهج الوصفي التحليلي، وتمثلت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الشمول المالي يساهم في تعزيز الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة، كما سجل مستوى الشمول المالي في دول المغرب العربي أدنى مستويات في العالم فقد بلغت نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات لدى المؤسسات المالية 20% من المجموع وهي نسبة أدنى بالمقارنة مع معدلاتها في الدول النامية الأخرى، وتواجه دول المغرب العربي مجموعة من الصعوبات في تجسيدها للشمول المالي لهذا لابد من تحديد هذه المعوقات بدقة ومعالجتها للمضي قدما في تحقيق الشمول المالي.

الكلمات المفتاحية: شمول مالي، أبعاد، مؤشرات، الجزائر، تونس، المغرب.

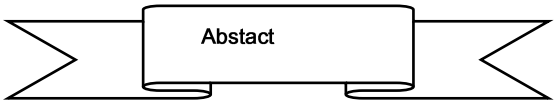

This study aims to shed light on the reality of financial inclusion in the Arab Maghreb countries (Algeria, Tunisia and Morocco), and the facilities it provides that affect all areas, especially in light of the adoption of the concept of digital economy and financial liberalization, which is considered the new direction of the global economic system, and has used the descriptive analytical approach, and the most important results of the study were that financial inclusion contributes to enhancing financial stability, economic growth and achieving sustainable development, and the level of financial inclusion in the Arab Maghreb countries recorded the lowest levels in the world, the percentage of adults who own accounts with financial institutions reached 20% of the total, which is lower compared to The Arab Maghreb countries face a number of difficulties in embodying financial inclusion, so these obstacles must be accurately identified and addressed to move forward in achieving financial inclusion.

Keywords: financial inclusion, dimensions, indicators, Algeria, Tunisia, Morocco.

إهداء

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى مهداة إلى "أبي" الذي جد وبذل كل جهده ودعمني ماديا ومعنويا وزرع بي القيم والمبادئ التي أوصلتني لما أنا عليه الأن.

ولا أنسي من سهرت بجانبي وساندتني في كل تفاصيل يومي ودراستي،" أمي" الغالية، كل عبارات الحب لن تصف حبي وفرحتي برؤيتك سعيدة تغمرك الفرحة، فأنتي الحب يا أمي الحبيبة.

وإلى نور عيني و بصيرتي في هذه الحياة إخواني وأخواتي وسر سعادتي في هذا الكون.

وإلى أروع أستاذ إلى " أوسياف عمار ياسين "

وأهدي نجاحي هذا لكل الاحبة وأصدقاء العمر

إدريس

إهداء

أهدي تخرجي إلى من كان سندا في الحياة أعتز به وأفتخر إلى ظل روحي، وشعاع بقائي وجمال حياتي وأساس بنائي، إلى من رعاني على مر الزمان إلى صاحب الفضل والبر والإحسان إلى من وهبني الحب والحنان إلى أروع "أب" في الوجود

إلى التي ساندتني وراهنت على أن أكون الافضل، لا أحد سوى أمي بدموع الفرح تستقبلني، لو أنى قضيت عمري أقبل قدميها لما شعرت بأن يوما من عمري قد ذهب سدى "أمي"

إلى إخوتي وأخواتي وكل جيراني وأصدقائي

إلى الأستاذ "أوسياف عمار ياسين"

وإلى من يسعهم قلبي ولم تسعهم الورقة إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل

زين الدين

شكر وعرفان

اللهم إنا نسألك إيمانا دائما وقلبا خاشعا وعلما نافعا ونستعين بعافيتك ونتجرع من علمك ونحملك على تسهيلك لطريقنا راجين منك العفو والمغفرة.

وعملا بقوله صلى الله عليه وسلم: "من لم يشكر الناس لم يشكر الله ومن أهدى الكم بمعروف فكافئوه فان لم تستطيعوا فادعوا له".

وتطبيقا لهذا الحديث وعرفانا بالجميل نتقدم بالشكر الجزيل إلى:

الأستاذ الدكتور الفاضل: "**أوسياف عمار ياسين**" على قبوله الإشراف على هذا العمل وتقديمه النصح لنا والتوجيه اللازم.

كما نتوجه بالشكر الخاص لكافة مسؤولي وطلبة "**جامعة الشادلي بن جديد**" وبالأخص كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير.

والى أساتذتنا الكرام الذين ساهموا في إثراء رصيدنا المعرفي.

وكما نتوجه بالشكر إلى كل من ساعدنا وساهم من قريب أو من بعيد في انجاز العمل.

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
.1	مؤشرات قياس أبعاد الشمول المالي	13
.2	عدد الوكالات البنكية في الجزائر	24
.3	فروع البنوك التجارية في الجزائر (لكل 100 ألف بالغ)	25
.4	فروع البنوك التجارية في تونس (لكل 100 ألف بالغ)	26
.5	عدد الوكالات البنكية في تونس	27
.6	فروع البنوك التجارية في المغرب (لكل 100 ألف بالغ)	27
.7	تطور عدد مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها في المغرب	28
.8	تطور عدد الشبابيك في المغرب	30
.9	عدد أجهزة الصراف الآلي في الجزائر (لكل 100 ألف بالغ)	31
.10	عدد أجهزة الصراف الآلي في تونس (لكل 100 ألف بالغ)	33
.11	عدد أجهزة الصراف الآلي في المغرب (لكل 100 ألف بالغ)	34
.12	نسبة البالغين (15+ سنة) الذين لديهم حساب في مؤسسة مالية في الجزائر	36
.13	عدد نسبة البالغين (15+ سنة) الذين لديهم حساب في مؤسسة مالية في تونس	36
.14	عدد نسبة البالغين (15+ سنة) الذين لديهم حساب في مؤسسة مالية في المغرب	37
.15	عدد الحسابات النشطة في الجزائر	39
.16	عدد الحسابات النشطة في تونس	40
.17	عدد الحسابات النشطة في المغرب	41
.18	عدد البطاقات البنكية في الجزائر (الوحدة بالمليون)	43
.19	عدد البطاقات البنكية في تونس (الوحدة بالآلاف)	43
.20	عدد البطاقات البنكية في المغرب (الوحدة بالمليون)	44
.21	الحصول على القروض في الجزائر	44
.22	الحصول على القروض في تونس	45
.23	الحصول على القروض في المغرب	45

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
.1	أبعاد الشمول المالي	9
.2	عدد الوكالات البنكية في الجزائر	24
.3	فروع البنوك التجارية في الجزائر (لكل 100 ألف بالغ)	25
.4	فروع البنوك التجارية في تونس (لكل 100 ألف بالغ)	26
.5	فروع البنوك التجارية في المغرب (لكل 100 ألف بالغ)	28
.6	تطور عدد مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها في المغرب	29
.7	تطور عدد الشبابيك في المغرب	30
.8	عدد أجهزة الصراف الآلي في الجزائر (لكل 100 ألف بالغ)	32
.9	عدد أجهزة الصراف الآلي في تونس (لكل 100 ألف بالغ)	33
.10	عدد أجهزة الصراف الآلي في المغرب (لكل 100 ألف بالغ)	34
.11	عدد الحسابات النشطة في الجزائر	38
.12	عدد الحسابات النشطة في تونس	40
.13	عدد الحسابات النشطة في المغرب	41

قائمة

الملخص III
Abstact III
إهداء IV
شكر وعرفان VII
قائمة الجداول VII
قائمة الأشكال VIII
قائمة المحتويات IX
مقدمة ..... ب

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للشمول المالي

تمهيد 2
المبحث الأول: ماهية الشمول المالي 3
المطلب الأول: مفهوم الشمول المالي 3
المطلب الثاني: أبعاد الشمول المالي 8
المطلب الثالث: أهداف الشمول المالي 9
المبحث الثاني: قياس مستوى الشمول المالي 11
المطلب الأول: مؤشر قياس بعد الوصول للخدمات المالية 11
المطلب الثاني: مؤشر قياس بعد استخدام الخدمات المالية 11
المطلب الثالث: مؤشر قياس بعد جودة الخدمات المالية 12
المبحث الثالث: سياسات تعزيز الشمول المالي في ظل التحديات التي يواجهها 15
المطلب الأول: سياسات توسيع الشمول المالي 15
المطلب الثاني: آليات تعزيز الشمول المالي 17
المطلب الثالث: التحديات التي تعيق توسع الشمول المالي 18
خلاصة 21

الفصل الثاني: مقارنة بين مؤشرات الشمول المالي بين الجزائر، تونس والمغرب

تمهيد 23

المبحث الأول: عرض أهم مؤشرات بعد الوصول بين الدول محل الدراسة 24

المطلب الأول: مؤشر عدد الوكالات البنكية 24

المطلب الثاني: مؤشر عدد الموزعات الآلية..... 31

المطلب الثالث: مؤشر عدد الحسابات النشطة الأكثر من 15 سنة..... 35

المبحث الثاني: عرض أهم مؤشرات بعد الإستخدام بين الدول محل الدراسة 37

المطلب الأول: مؤشر الحسابات النشطة..... 37

المطلب الثاني: مؤشر عدد البطاقات البنكية 40

المطلب الثالث: مؤشر الحصول على القروض 42

المبحث الثالث: عرض أهم مؤشرات بعد الجودة بين الدول محل الدراسة..... 44

المطلب الأول: تقييم الشمول في الجزائر 44

المطلب الثاني: تقييم الشمول المالي في تونس 46

المطلب الثالث: تقييم الشمول المالي في المغرب..... 48

خلاصة 51

خاتمة..... 53

المراجع..... 57

مقدمة

مقدمة

تعد إتاحة الخدمات المالية الأساسية للجميع بتكلفة معقولة وبطريقة مناسبة تحديا كبيرا للدول النامية والمتقدمة على حد سواء، في هذا السياق، تواجه دول شمال إفريقيا، لا سيما الجزائر وتونس والمغرب، تحديات متعددة في سعيها لتحقيق شمول مالي أوسع نطاقا.

على الرغم من الجهود المبذولة لتعزيز الوصول إلى الخدمات المالية، لا تزال هناك شرائح واسعة من السكان في هذه الدول محرومة من الحصول على هذه الخدمات الأساسية، يرتبط هذا التحدي بعوامل متعددة، بما في ذلك الفقر والبطالة والتهميش الاجتماعي والاقتصادي، فضلا عن ضعف البنية التحتية المالية وعدم كفاية التثقيف المالي.

كما لهذه الدول تحديات خاصة تتعلق بالتركيبة السكانية والتوزيع الجغرافي، حيث تتركز الخدمات المالية بشكل رئيسي في المناطق الحضرية، مما يجعل الوصول إليها أكثر صعوبة للسكان في المناطق الريفية والنائية. كما أن وجود فئات سكانية شابة كبيرة يفرض ضرورة توفير خدمات مالية تلبي احتياجاتهم المتنامية.

إذ انه لتعزيز الشمول المالي سطرت الدول المذكورة إستراتيجيات وطنية للشمول المالي، وتعزيز الأطر التنظيمية والرقابية، وتشجيع الابتكارات المالية، مثل الخدمات المالية الرقمية والمحمولة، كما تم التركيز على زيادة التثقيف المالي وتحسين حماية المستهلك.

الإشكالية:

في ظل ما سبق ذكره تتبلور معالم الإشكالية الأساسية لهذا البحث، والتي يمكن صياغتها على النحو التالي:

- **ما هو واقع الشمول المالي في الجزائر، تونس والمغرب؟**

يتفرع عن هذا السؤال مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية

1. الأسئلة الفرعية:

- ما المقصود بالشمول المالي؟ ما هي أبعاده؟
- فيما تتمثل أبرز سياسات تعزيز الشمول المالي في ظل التحديات التي يواجهها؟
- ما هي الدروس المستفادة التي تتيحها تجارب الدول المجاورة كتونس والمغرب في تجسيد وتطوير الشمول المالي للسياق الجزائري؟

2. فرضيات الدراسة:

لمعالجة الإشكالية السابقة، وللإجابة على مختلف الأسئلة المتعلقة بها، حددنا الفرضيات التالية كنقطة انطلاق لهذه الدراسة:

أ-الفرضية الرئيسية

- شهد الشمول المالي في دول المغرب العربي المتمثلة في الجزائر، تونس والمغرب تطورا كبيرا، نظرا للسياسات والإستراتيجيات التي تبنتها هذه الدول وانتشار الإقتصاد الرقمي الذي أجبر الجميع على تجسيد الشمول المالي.

ب-الفرضيات الفرعية

- الشمول المالي هو قدرة جميع شرائح المجتمع على الإستفادة من الخدمات المالية في البلاد، وتتمثل أبعاده في ثلاثة أبعاد رئيسية هي بعد الوصول، بعد الإستخدام وبعد الجودة؛
- أبرز سياسات تعزيز الشمول المالي في ظل التحديات التي يواجهها تتمثل في دعم التثقيف المالي ورقمنة المنظومة البنكية التقليدية بالنظر لضعف مستويات التنافسية بين المؤسسات المالية؛
- الدروس المستفادة التي تتيحها تجارب الدول المجاورة كتونس والمغرب في تجسيد وتطوير الشمول المالي للسياق الجزائري هي تطوير الخدمات المالية الرقمية نظرا لتشابه المنظومة البنكية والتركيبة السكانية لهاته الدول، مما يسهل وصول الطبقة الهشة إلى الخدمات المالية.

3. أهداف الدراسة

من خلال هذه الدراسة نسعى لتحقيق جملة من الأهداف نلخصها فيما يلي:

- إلقاء الضوء على مفاهيم الشمول المالي وأبعاده؛
- إظهار مدى أهمية قطاع التكنولوجيا المالية في ظل التحول الرقمي الراهن؛
- محاولة التعرف على بعض التجارب العربية في الشمول المالي وطرق الإستفادة منها للجزائر؛
- التعرف على واقع وآفاق الشمول المالي في الجزائر خاصة.

4. منهج وأدوات البحث:

تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، ومنهج دراسة الحالة من خلال وصف مختلف المفاهيم المتعلقة بموضوع الدراسة، إضافة إلى عرض تجارب دول عربية، وذلك بالإستعانة بمجموعة من المراجع، التقارير، والدراسات السابقة التي كونت خلفية نظرية حول موضوع الدراسة.

5. الدراسات السابقة:

نقدم بعض الدراسات السابقة الخاصة بموضوع دراستنا كما يلي:

- ✓ **دراسة صندوق النقد الدولي، تحت عنوان الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وآسا الوسطى، لسنة 2019،** تم التطرق فيها إلى متغير الشمول المالي وإلى مدى مساهمة تعزيز قنوات التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الشمول المالي في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها: يمكن أن يساهم تحسين الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في زيادة النمو الاقتصادي، وخلق فرص عمل، وتعزيز فعالية السياسات المالية العامة والنقدية وقد يساهم أيضاً في تقيق الاستقرار المالي، وهنالك منافع محتملة كبيرة على وجه الخصوص لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وافغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى، فقد يرتفع معدل النمو الاقتصادي السنوي، في بعض الحالات بنسبة تصل إلى 1% مما يؤدي إلى توفير حوالي 16 مليون وظيفة جديدة في المنطقتين بحلول عام 2020.
- ✓ **آسيا سعدان ونصيرة محاجبية، بعنوان واقع الشمول المالي في المغرب العربي – دراسة مقارنة: الجزائر وتونس والمغرب – وهي عبارة عن مقال في مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 10، العدد3،(2018):**يهدف هذا المبحث إلى تسليط الضوء على واقع الشمول المالي في دول المغرب العربي، من خلال دراسة مفهوم كل من الشمول المالي، ركائزه وأهميته، إلى جانب تحليل المؤشرات الجزئية له في دول المغرب العربي ومقارنتهابعضها البعض، وقد توصل البحث إلى وجود تفاوت بسيط بين دول المغرب العربي فيما يتعلق بالمؤشرات الجزئية للشمول المالي ما جعلها تصنف ضمن مجموعة الدول ذات الشمول المالي المتوسط، الأمر الذي يستلزم ضرورة تفعيل ميكانيزمات قادرة على تدعيمه ورفع مستوياته .
- ✓ **دراسة حنين محمد بدر عجور، دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء (دراسة حالة– البنوك الاسلامية العاملة في قطاع غزة): هذا البحث مستكملا لمتطلبات الحصول على درجة الماجيستير في إدارة الأعمال بكلية التجارة في الجامعة الاسلامية، غزة، مارس2017،** وقد شملت هذه الدراسة متغير الشمول المالي وكان الهدف منها هو التعرف على أبعاد الاشتمال المالي في تحقيق المسؤولية الاجتماعية لعملاء البنوك الاسلامية في قطاع غزة خلال العام 2016، من حيث استعراض مفهوم الاشتمال المالي وأهمته وأهدافه وبيان

أثره على تحسين ثقافة المسؤولية الاجتماعية ، ومن بين النتائج التي توصل إليها وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين أبعاد الشمول المالي وتحقيق المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء في البنوك الاسلامية العاملة في قطاع غزة، وجود علاقة ارتباطية طردية ذات دلالة إحصائيةبين الوصول إلى الخدمات المالية وتحقيق المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء في البنوك الاسلامية العاملة في قطاع غزة.

- ✓ **دراسة ماجد محمود محمد أبودية، بعنوان "دور الانتشار المصرفي والاشتمال المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني"، وهي عبارة عن رسالة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين(2016):**تهدف هذه الدراسة إلى بيان مفهوم الانتشار المصرفي والاشتمال المالي، وأهميته في الاقتصاد الفلسطيني، كما هدف إلى تحليل دور الجهاز المصرفي ومؤسسة الإقراض المتخصصة في تحقيق الاشتمال المالي في فلسطين، حيث توصلت نتائج هذه الدراسة أن مؤسسات الإقراض المتخصصة ساهمت في نشر وتعميم الخدمات المالية وخاصة التمويل للفئات المحرومة من الاستفادة من خدمات القطاع المصرفي، كما توصلت أيضا إلى أن للاشتمال المالي دور هام في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال نفاذ الخدمات المالية والمصرفية إلى كافة فئات المجتمع المختلفة.

– ما يميز دراستنا عن الدراسات المذكورة سابقا هو أن دراستنا تناولت محورا مهما وموضوعا حديثا ألا وهو واقع وآفاق الشمول المالي في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب)، والدروس المستفادة للسياق الجزائري.

6. أهمية الدراسة:

يعد الشمول من أهم القطاعات التي تشهد تحولا رقميا كبيرا في العالم بشكل عام وفي الجزائر بشكل خاص، حيث يعتبر ضرورة حتمية لتحسين كفاءة وسرعة العمليات المالية، وتحسين تجربة المستخدم وتوفير خدمات مالية مبتكرة، كما تسعى الجزائر على تعزيز التعاون بين الشركات الناشئة والمؤسسات المالية التقليدية والجهات الحكومية لتطوير بنية تحتية رقمية قوية وتوفير بيئة ملائمة للابتكار والنمو الاقتصادي على غرار تونس والمغرب، لتحقيق تحول شامل نحو الابتكار والتحسين المستمر، إذ تعتبر الجزائر محورا

مهما لهذا النمو والتطور، وتتطلع إلى استثمار الإمكانات المتاحة لتعزيز الاستدامة المالية وتعزيز التنمية الاقتصادية في البلاد.

7. أسباب اختيار الموضوع

- الرغبة في الإطلاع على المفاهيم النظرية المتعلقة بمتغيرات الموضوع؛
- الوقوف على العلاقة القائمة بين الشمول المالي وأبعاده؛
- إبراز واقع وآفاق الشمول المالي في الجزائر؛
- دخول الموضوع ضمن التخصص الدراسي؛
- الميل إلى الدراسات المتعلقة بالتكنولوجيا المالية والشمول المالي كونه ضمن الميولات الشخصية للباحثين.

8. هيكل الدراسة:

لقد تناولنا هذا البحث من خلال فصلين بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة:

جاء الفصل الأول تحت عنوان الإطار المفاهيمي للشمول المالي، وتطرقنا فيه إلى ثلاثة مباحث، تناولنا في المبحث الأول ماهية الشمول المالي، أما المبحث الثاني فقد تطرقنا فيه لقياس مستوى الشمول المالي، بينما كان المبحث الثالث بعنوان سياسات تعزيز الشمول المالي في ظل التحديات التي يواجهها.

أما الفصل الثاني فتناولنا فيه مقارنة بين مؤشرات الشمول المالي بين الجزائر، تونس والمغرب، وقسم بدوره إلى ثلاثة مباحث، أما المبحث الأول فتطرقنا فيه إلى عرض أهم مؤشرات بعد الوصول بين الدول محل الدراسة، بينما المبحث الثاني عرضنا فيه عرض أهم مؤشرات بعد الإستخدام بين الدول محل الدراسة، والمبحث الثالث فتناولنا عرض أهم مؤشرات بعد الجودة بين الدول محل الدراسة.

- وقد قسم كل مبحث إلى ثلاثة مطالب وذلك لموازنة خطة البحث.

9. صعوبات الدراسة:

- إنعدام الكتب المتعلقة بموضوع الدراسة في مكتبة الكلية؛
- إنعدام الدراسات السابقة المتعلقة بالشمول المالي في مكتبة الكلية؛
- صعوبة الحصول على الإحصائيات المتعلقة بالشمول المالي بالنسبة لتونس والمغرب بالنسبة للسنوات الأخيرة لعدم توفر تقارير سنوية من البنوك المركزية؛
- صعوبات من حيث وضع تعريفات مختلفة خاصة للأبعاد فقد وجدناها متماثلة في كل الدراسات.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للشمول المالي

تمهيد

الشمول المالي هو توفير الخدمات المالية للأفراد والشركات، ويمكن من تسهيل الوصول إلى منتجات وخدمات مالية للأفراد ذوي الدخل المحدود، كما يسعى لتحقيق التنمية والاستقرار المالي بدلا من التأخير في تسليم الخدمات المالية الرسمية للشرائح السكانية المنخفضة الدخل كما ذكرنا، وهذا يتم عن طريق وضع إستراتيجيات واضحة تختص بها الجهات المعنية في البلاد، كذلك ابتكار خدمات مالية أكثر ملاءمة وبأسعار مناسبة لجميع شرائح المجتمع، إذ أن هذه الخدمات تتم عن طريق القنوات الرسمية بجودة وتكلفة مناسبة مع حماية حقوق المستفدين من تلك الخدمات.

وللإحاطة بالجوانب النظرية للشمول المالي قمنا بتناول هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

- **المبحث الأول: ماهية الشمول المالي**
- **المبحث الثاني: قياس مستوى الشمول المالي**
- **المبحث الثالث: سياسات تعزيز الشمول المالي في ظل التحديات التي يواجهها**

المبحث الأول: ماهية الشمول المالي

الشمول المالي يشير إلى توفير الخدمات المالية الأساسية بشكل ميسر وعادل للجميع، بما في ذلك الفئات المهمشة والفقيرة في المجتمع، ويتضمن الشمول المالي تسهيل الوصول إلى الحسابات المصرفية والتأمين وغيرها من الخدمات المالية التي تمكن الأفراد والشركات من إدارة مواردهم المالية بشكل أفضل وتحقيق أهدافهم الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم الشمول المالي

نعرض في هذا المطلب مفهوم الشمول المالي من خلال نشأته وأهم التعريفات التي وردت.

أولا: نشأة الشمول (الاشتمال) المالي:

ظهر مفهوم الشمول المالي (عكس الاستبعاد أو الإقصاء المالي) لأول مرة عام 1993 في دراسة ليشون وثرفت عن الخدمات المالية في جنوب شرق انجلترا تناول فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة للخدمات المصرفية، وفي تسعينات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية، وفي سنة 1999 استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة، وينحصر اهتمام المعنيين بالشمول المالي في استهداف من جرى إقصاءهم بشكل قصري من الشمول المالي وإيجاد السبل الكفيلة للتغلب على أسباب وعوامل الإقصاء، ولا يهتم بمن اختاروا إقصاء أنفسهم (أسباب ثقافية و/أو أسباب عقائدية) عن استخدام المنتجات والخدمات المالية.[1]

وازداد الاهتمام الدولي بالشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام 2008 من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع للخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح، حيث تبنت مجموعة العشرين هدف الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية، واعتبر البنك الدولي تعميم الخدمات المالية وتسهيل وصول جميع فئات المجتمع إليها ركيزة أساسية من أجل محاربة الفقر وفي عام 2013 أطلقت مجموعة البنك الدولي " البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية"، مع تركيز إضافي على أنظمة الدفع ومدفوعات

[1] فضيل البشير ضيف، واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد 06، عدد01، 2020، ص 474

التجزئة المبتكرة كما أطلقت برامج تعمل على تحقيق الشمول المالي من طرف المؤسسات العالمية مثل المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء ومؤسسة التمويل الدولية.[1]

كما أن مصطلح (الشمول المالي) أو (الاشتمال المالي) (باللغة الانجليزية: Financial Inclusion) هو حركة عالمية تهدف إلى إدخال أكبر عدد ممكن من سكان العالم في النظام المصرفي الحديث، الهدف الأولي المبسط للشمول المالي أن يكون لكل شخص في العالم حساب بنكي شخصي، يقوم باستخدامه في الإيداع والسحب والادخار، وقد يبدو هذا الموضوع مستغرباً للبعض، خصوصاً سكان المدن الذين تعودوا على نمط الحياة المدنية، والذين قد يملك بعضهم أكثر من حساب مالي أو بنكي وأكثر من بطاقة ائتمانية. إلا أن الموضوع ليس بهذه الغرابة، ففي عام 2011 كان نصف سكان العالم لا يمتلكون حسابات بنكية، وانخفضت هذه النسبة في عام 2014 لتصبح 38%، وفي عام 2017 وصلت هذه النسبة إلى 31%. أي أنه في الوقت الحالي، ما يقارب ثلث سكان العالم الراشدين لا يمتلكـــون حسابات بنكية، وجميع تعاملاتهم المالية عن طريق النقد.[2]

ظهر مصطلح الشمول المالي (عكس الإقصاء المالي) لأول مرة في العام 1993 في دراسة ليشـــون ورفت (Leyshon & Thrift) عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، تناولا فيها أثر إغلاق فرع احد البنوك على وصول سكان المنطقة فعليا للخدمات المصرفية. وخلال تسعينيات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المصرفية.

بدأ الاهتمام بالشمول المالي منذ أوائـــل عـــام 2000 حيـــث كان هدفا مشتركا للعديد من الحكومات والبنوك المركزية في الدول النامية.

وقد عقد أول مؤتمر سنوي للتحالف الدولي للشمول المالي في عام 2009 بدولة كينيا، ثم عقد بعد ذلك في كل من أندونيسيا، المكسيك، جنوب أفريقيا، ماليزيا، ترينداد وتوباجو، موزمبيق وفيجى، ومصـــر في عـــام 2017.

ثانيا: مفهوم الشمول المالي:

بالرغم من تباين التعاريف التي تناولت مصطلح الشمول المالي بتطور وتباين أبعاده ومكوناته، إلى انه يمكن العودة إلى تعريف صندوق النقد الدولي (IMF) وبالاشتراك مع المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (Consultative Group to Assist the Poor) (CGAP) اللذان يرون بان الشمول المالي هو الحالة التي

[1] فضيل البشير ضيف، مرجع سبق ذكره، ص 475

[2] محمد بن موسى، أثر المعرفة ومحو الأمية المالية على مستوى الشمول المالي في العالم خلال عام 2017، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 08، العدد 15 مكرر، ديسمبر 2018، ص 41

تعكس قدرة الأفراد والشركات بما فيهم ذوي الدخول المنخفضة وصغار السن في الوصول إلى والاستفادة من مصفوفة متكاملة من الخدمات المالية ذات الجودة العالية (المدفوعات، التحويلات، المدخرات، الائتمان، والتأمين)، والمقدمة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي تلك الخدمات بطريقة سهلة ومستدامة وفي ظل بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة. [1]

كما يشير الشمول المالي من وجهة نظر مشتركة بين صندوق النقد العربي والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء CGAP إلى الحالة التي يكون فيها الأفراد (بما في ذلك ذوي الدخل المنخفض)، والشركات (بما في ذلك الصغيرة)، لديهم قدرة الحصول على (والاستفادة من) مجموعة كاملة من جودة الخدمات المالية الرسمية (المدفوعات والتحويلات والادخار والائتمان والتأمين) المقدمة بطريقة مسؤولة ومستديمة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات العاملة في بيئة تنظيمية وقانونية مناسبة.[2]

يعرف البنك الدولي الشمول المالي في تقريره الصادر عام 2014 على أنه نسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المالية، وحسب التقرير المشترك لصندوق النقد العربي والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، يعكس الشمول المالي الحالة التي يكون فيها الأفراد –بمن فيهم ذوي الدخل المنخفض، ومنظمات الأعمال بما فيها الصغيرة أو محدودة النشاط – الذين يتمتعون بحرية الولوج واستعمال كامل أنواع الخدمات المالية الرسمية (المدفوعات، التحويلات، الادخار، القروض والتأمينات)، والمقدمة ضمن طريقة مسؤولة ومستدامة، من خلال مجموعة مزودين يعملون في بيئة ملائمة، شرعية ومنظمة.[3]

عرفته كل من منظمتي (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE) بأنها: العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلي مجموعه واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالسعر المعقول والشكل الكافي وتوسيع نطاق استخدام هذه المنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تضم التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاهية المالية والاندماج الاجتماعي والاقتصادي. [4]

---

[1] بشار احمد العراقي، زهراء احمد النعيمي، الشمول المالي وأثره في تعزيز الاستقرار المالي في البلدان العربية، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثاني لجامعة جيهان–اربيل في العلوم الادارية والمالية، العدد 18، 27–28 جوان 2018، ص ص 105–106

[2] عبد الحليم عمار غربي، فجوة الشمول المالي والمصرفي في الاقتصادات العربية مع إشارة خاصة للقطاع المصرفي الإسلامي العربي، مجلة بيت المشورة، مجلة دولية محكمة في الاقتصاد والتمويل الإسلامي، بيت المشورة للاستشارات المالية، العدد 10، أفريل 2019، ص 33

[3] محمد بن موسى، مرجع سبق ذكره، ص 42

[4] نبيل بهوري، الشمول المالي كأداة تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ومتطلبات تحقيقه –دراسة حالة الدول العربية–، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 10، الـــعدد 3، 2019، ص 162

يعرف مركز الاشتمال المالي في واشنطن (Center for Financial Inclusion) (CFI) والذي ينص على أن الاشتمال المالي هو الحالة التي يكون فيها جميع الأفراد قادرين على الوصول الى مجموعة كاملة من الخدمات المالية ذات الجودة وبأسعار مناسبة وبأسلوب مريح يحفظ كرامة العملاء، حيث يمكن الوصول الى الخدمات المالية من خلال مقدمي تلك الخدمات بما في ذلك فئة ذوي الحاجات الخاصة والفقراء والمناطق الريفية والمناطق المهمشة. [1]

كما يدرج مركز الشمول المالي في واشنطن (CFI) رؤيته للشمول المالي بما يلي:[2]

- الوصول إلى تركيبة متكاملة من الخدمات المالية (الائتمان، المدخرات، التامين والمدفوعات).
- سهولة الحصول على الخدمات المالية وتمتعها بالجودة والأسعار المعقولة والمناسبة، مع توفير الحماية اللازمة للمتعاملين وعدم المساس بكرامتهم
- وصول الخدمات المالية إلى جميع الأفراد القادرين على استخدامها دون استبعاد أو حرمان لأحد، مع ايلاء اهتمام خاص إلى سكان الريف والأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة والنساء وغيرهم من المجموعات المهمشة.
- توسيع قدرات الأفراد المالية وقابلياتهم، ومساعدتهم على اتخاذ القرارات السليمة بإدارة أموالهم.
- توفير سوق تنافسية تقدم مجموعة من الخدمات المالية المتنوعة، مع بنية مالية تحتية قوية وإطار قانوني وتنظيمي واضح.

من جهة نظر البنوك فإن الشمول المالي يتعلق بالفئات التي يجب إدخالها إلى النظام المصرفي وتحويلهم إلى عملاء ينخرطون في التسليفات والإيداعات ويسهمون في الأرباح. [3]

ومن وجهة نظر اتحاد المصارف العربية فإن الشمول المالي والمصرفي «مفهوم يهدف إلى تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية بتكاليف معقولة على العدد الأكبر من الأفراد، والمؤسسات، خصوصاً فئات المجتمع المهمشة من ذوي الدخل المحدود، وذلك من خلال القنوات الرسمية وابتكار خدمات مالية ملائمة وبتكاليف منافسة وعادلة؛ لتفادي لجوء تلك الفئات إلى القنوات والوسائل غير الرسمية مرتفعة التكاليف والتي لا تخضع للرقابة والإشراف.[4]

---

[1] بوقرة إيمان، واقع وآفاق الاشتمال المالي في الأردن، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10، العدد 2، 2018، ص 5

[2] بشار احمد العراقي، زهراء احمد النعيمي، مرجع سبق ذكره، ص ص 105-106

[3] نبيل بهوري، مرجع سبق ذكره، ص 162

[4] عبد الحليم عمار غربي، مرجع سبق ذكره، ص 34

كما اهتمت وزارة المالية التونسية بتعريف الشمول المالي وأكدت على أن الشمول المالي: "محدد في إمكانية حصول الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون سواء كانوا مستفدين بشكل كامل أم لا، على مجموعة كاملة من المنتجات والخدمات المالية أو غير المالية، التي تقدمها الجهات الرسمية الفاعلة بشكل يتلاءم مع احتياجات المستخدمين."[1]

ويرى بنك المغرب المركزي أن الشمول المالي: "لا يجب أن ينحصر في مفهوم كمي لفئات المجتمع الواجب إدماجها في القطاع المصرفي الرسمي فحسب وإنما بضرورة وضع مجموعة من المؤشرات التي تسمح بقياس فعال لجودة الخدمات والمنتجات المالية لوضع تقارير رسمية خاصة بالشمول المالي".[2]

وعرف بنك الجزائر الشمول المالي بأنه: "إتاحة كافة الخدمات المالية واستخدامها من مختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده من خلال القنوات الرسمية، بما في ذلك حسابات التوفير المصرفية وخدمات الدفع والتحويل، والتأمين، والتمويل والائتمان، وابتكار خدمات مالية أكثر ملاءمة وبأسعار تنافسية".[3]

تعقيبا على هذه التعاريف على مستوى (دول المغرب العربي التي ذكرناها) نقول إنها قد تختلف فيما بينها، من حيث النص، في بعض التفاصيل والجزئيات التي تظهر نصاً أحدها ولا تظهر في الآخر، لكن هذه التفاصيل أو الجزئيات الغائبة عن التعريف نصاً نجدها فيه ضمناً، وهذا راجع إلى تقارب الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية لدول شمال إفريقيا –خاصة– هذا ما قد يجعل مفاهيم الشمول المالي الرسمية تتفق فيما بينها، والتي تشير نصاً أو ضمناً إلى تحقيق أبعاد الشمول المالي المتمثلة في بعد الوصول إلى الخدمات المالية، وبعد استخدامها وضمان شفافية الخدمات المالية وعدالتها بما يصون كرامة المستهلك، ويحفظ حقوقه وهو ما يعني وجود إطار قانوني وتنظيمي واضح، إضافة إلى التوعية والتثقيف المالي.

كخلاصة لما سبق ذكره من تعريفات للشمول المالي أو الإشتمال المالي يمكن الجزم بأنه يعني وصول جميع الأفراد والشركات خاصة الدخول المنخفضة والمحرومة بتكلفة معقولة إلى المنتجات والخدمات المالية المتوفرة والتي تقابل احتياجاتهم مثل المعاملات، والمدفوعات والإيداع والائتمان والادخار وتوصيلها للمستفيدين بشكل مسئول ومستدام.

---

[1] بوزانة أيمن، حمدوش وفاء، تقييم درجة الشمول المالي في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2011– 2018)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 06، العدد01، 2021، ص 466

[2] بوزانة أيمن، حمدوش وفاء، مرجع سبق ذكره، ص 466

[3] رشيد نعيمي، عبد الحفيظ بن ساسي، تقييم الشمول المالي في الجزائر من منظور العدالة في التوزيع وفقا لمؤشر الشمول المالي لسنة 2017 مع الإشارة إلى الدول العربية، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 09، العدد 03، سبتمبر 2021، ص 373

المطلب الثاني: أبعاد الشمول المالي

نظرا لعد توفر البيانات ذات الموثوقية العالية التي تغطي المكونات الرئيسة لتنمية الشمول المالي أمرا ضروريا لتنفيذ هذه السياسات ورصد تأثير تلك المبادرات، فضلا عن كونها الأساس الذي تستند إليه أهداف الشمول المالي الطموحة، فقد وافق قادة مجموعة العشرين (G20) في قمة Cannes (Cannes Summit) على توصية الشراكة العالمية للشمول المالي (GPFI) (Global Partnership for Financial Inclusion) لدعم الجهود الخاصة في مجال البيانات الدولية والوطنية للشمول المالي ، وفي قمة Los Cabos عام 2012 أقرت مجموعة العشرين مؤشرات الشمول المالي الأساسية المقدمة من الشراكة العالمية للشمول المالي (GPFI)،[1] التي تتناول ثلاث أبعاد رئيسة هي: [2]

1. الوصول للخدمات المالية

يشير بعد الوصول إلى الخدمات المالية إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، إذ يطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل تكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية (الفروع وأجهزة الصراف الآلي... الخ)، يمكن الحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول للخدمات المالية من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية.

2. استخدام الخدمات المالية

يشير بعد استخدام الخدمات المالية إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، وتحديد مدى استخدام الخدمات المالية يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة.

3. جودة الخدمات المالية

تعتبر عملية وضع مؤشرات لقياس بعد الجودة تحدي في حد ذاته حيث أنه على بعد 15 سنة الماضية انتقل مفهوم الاشتمال المالي إلى جدول أعمال الدول النامية حيث كان لابد من تحسين الوصول إلى الخدمات المالية. عدم الوصول للخدمات المالية لا يزال مشكلة ويختلف بحسب البلد ونوع الخدمات المالية، ومع ذلك فإن النضال من أجل ضمان جودة الخدمات المالية المقدمة يعتبر تحديا حيث يتطلب من المهتمين

[1] بشار احمد العراقي، زهراء احمد النعيمي، ص 106

[2] بوطرفة رشيد، صغير عماد، واقع الشمول المالي في المملكة العربية السعودية وآفاق تطويره، مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، المجلد 03، العدد 01، 2020، ص 28

وذي العلاقة لدراسة وقياس ومقارنة واتخاذ إجراءات تستند إلى أدلة واضحة فيما يخص جودة الخدمات المالية المقدمة، بعد الجودة للاشتمال المالي ليس بعدا واضحا ومباشرا حيث يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل تكلفة الخدمات، وعي المستهلك، فعالية آلية التعويض، بالإضافة إلى خدمات حماية المستهلك والكفالات المالية، وشفافية المنافسة في السوق بالإضافة إلى عوامل غير ملموسة مثل ثقة المستهلك.

مما سبق نلخص أبعاد الشمول المالي في الشكل التالي:

الشكل رقم1 : أبعاد الشمول المالي

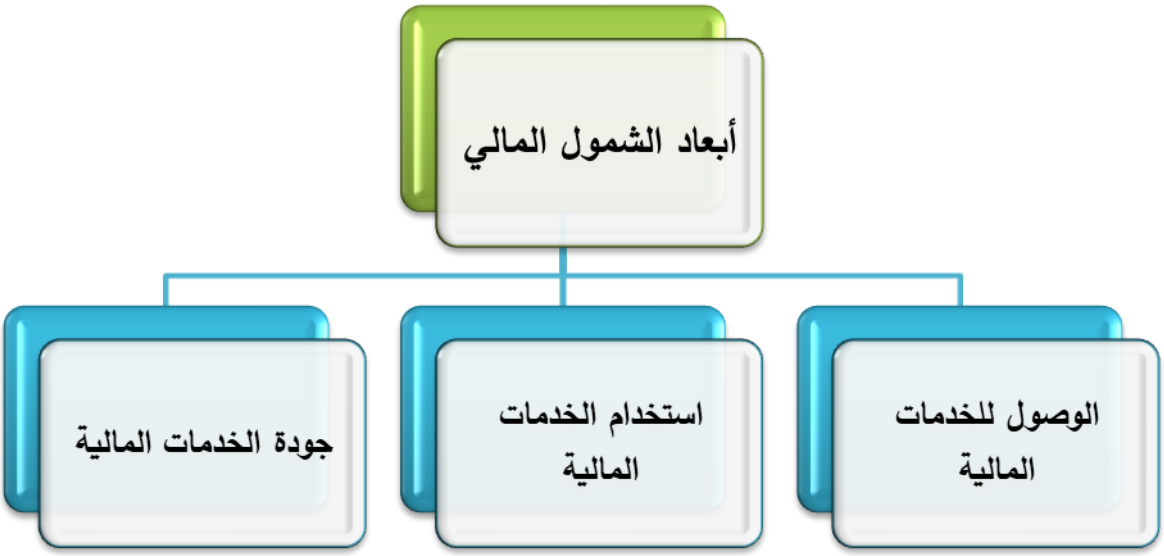

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على المعلومات المذكورة سابقا

المطلب الثالث: أهداف الشمول المالي

كما تطرقنا فيما سبق، الشمول المالي يضمن إتاحة الخدمات المالية لجميع الأفراد والمؤسسات، ونلخص أبرز أهدافه في النقاط التالية:[1]

1. **الشمول المالي يعزز من الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي:** لقد أثبتت الدراسات أن هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، حيث يهدف الشمول المالي إلى

[1] بن قيدة مروان وبوعافية رشيد، واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 9، العدد01، الجزائر، 2017، ص 94

حصول شرائح المجتمع على الخدمات المالية الرسمية وبتكاليف معقولة وعبر قنوات رسمية، اذ من الصعب تحقيق استقرار مالي ونمو اقتصادي مقبول بينما لا تزال نسبة كبيرة من المجتمع والمؤسسات مستبعدة ماليا من النظام الاقتصادي. ذلك أن النظام المالي الذي لا يتضمن كافة الشرائح السكانية لا تتوافر لديه المعلومات الكافية عن حجم الإنتاج والاستثمار الفعلي في المجتمع، ومن ثم ترتفع احتمالية تعرضه للصدمات المالية وتنخفض قدرته علي تحقيق الاستقرار، ومن ثم فإن تحقيق الشمول المالي يدعم الاستقرار المالي.

2. **الشمول المالي يعزز من المنافسة بين المؤسسات المالية:** وهذا من خلال العمل على تنوع منتجاتها والاهتمام بجودتها لاجتذاب أكبر عدد من الزبائن والعملاء والمعاملات وتقنين بعض القنوات غير الرسمية.
3. **الشمول المالي يمثل عاملا أساسيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة:** فتعميم الخدمات المالية يساهم في تحسين مستوى المعيشة، وتمكين المرأة، وتمويل المشروعات المصغرة، والحد من الفقر وعدم المساواة، وتوفير فرص العمل، ودمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، عن طريق إضفاء السمة الرسمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي.
4. **يهتم الشمول المالي بالجانب الاجتماعي:** وهذا من حيث الاهتمام بالفقراء ومحدودي الدخل من خلال حصولهم علي المنتجات المالية بشكل عادل وبأسعار منخفضة وبالتالي تنمية أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية.[1]

[1] بن قيدة مروان وبوعافية رشيد، مرجع سبق ذكره، ص 94

المبحث الثاني: قياس مستوى الشمول المالي

في ظل الاهتمام العالمي المتزايد بقياس مستوى الشمول المالي، فقد عملت عدد من المنظمات المالية العالمية على تطوير ووضع عدد من المؤشرات التي تتعلق بقياس مستوى الشمول المالي على مستوى الدولة وذلك ليتم مقارنتها بالدول الأخرى ومتابعة التوجهات العالمية بالخصوص. ولهذه المؤشرات مصدرين رئيسيين وهما جانب العرض (supply–side data) والذي يمكن الحصول عليه من خلال الجهات الرقابية المسؤولة عن القطاعات ذات العلاقة، وجانب الطلب (demand–side data) والذي يمكن الحصول عليه من خلال تنفيذ المسوح الميدانية ذات العلاقة.

المطلب الأول: مؤشر قياس بعد الوصول للخدمات المالية

من بين مؤشرات قياس بعد الوصول إلى الخدمات المالية:[1]

- عدد نقاط الوصول لكل 10.000 من البالغين على المستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة الإدارية.
- عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كيلو متر مربع.
- حسابات النقود الإلكترونية.
- مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة.
- النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل.

المطلب الثاني: مؤشر قياس بعد استخدام الخدمات المالية

من بين مؤشرات قياس بعد استخدام الخدمات المالية:[2]

- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم.
- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان منتظم.
- عدد حملة بوليصة التأمين لكل 1000 من البالغين.
- عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد.
- عدد معاملات الدفع عبر الهاتف.
- نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم ومتواتر.

[1] بهناس العباس وآخرون، أسس ومتطلبات استراتيجية تعزيز الشمول المالي مع الإشارة إلى التجربة الأردنية، مجلة معارف، المجلد 14، العدد 2، ديسمبر 2019، ص 216

[2] نفسه

- المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت.
- نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية.
- نسبة الشركات المتوسطة أو الصغيرة التي لديها حسابات رسمية مالية.
- نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها قروض قائمة.

المطلب الثالث: مؤشر قياس بعد جودة الخدمات المالية

هنالك مجموعة من المؤشرات لقياس بعد جودة الخدمات المالية، وهي كالتالي:[1]

- **القدرة على تحمل التكاليف:** يقاس بمدى تكلفة الاحتفاظ بالحساب البنكي وخاصة لذوي الدخل المنخفض، وذلك من خلال: معرفة متوسط التكلفة الشهرية، متوسط الرسوم السنوية، متوسط تكلفة تحويلات الائتمان، نسبة العملاء الذين أفادوا بأن رسوم المعاملات المالية باهضة الثمن.
- **الشفافية:** يلعب الوصول إلى المعلومات دورا حاسما في الشمول المالي حيث يجب على مقدمي الخدمات المالية أن يضمنوا حصول جميع العملاء على معلومات ذات صلة بالخدمات المالية لتمكينهم من اتخاذ قرارات سليمة بشأن استخدم الخدمات المالية، ويمكن قياسها من خلال المؤشرات التالية: نسبة العملاء الذين أفادوا أنهم يتلقون معلومات واضحة وكافية حول الخدمات المالية بداية انعقاد القرض المالي، وجود نموذج وصف محدد للخدمات المالية المقدمة.
- **الراحة والسهولة:** يقيس وجهة نظر العملاء حول سهولة الوصول والراحة في استخدام الخدمات المالية، وذلك من خلال المؤشرات التالية: نسبة الأفراد الذين لا يشعرون بالراحة بمتوسط الوقت الذين يقضونة في الانتظار في الطابور في فروع المؤسسات المالية، متوسط الوقت الذي يقضيه العملاء في الاصطفاف في فروع المؤسسات المالية والبنوك.
- **حماية المستهلك:** يتمثل في القوانين والأنظمة المصممة لضمان حقوق المستهلك وحمايتها ومنع الشركات من الحصول على مزايا غير عادلة عن طريق الاحتيال والممارسات غير العادلة.
- التثقيف المالي: يقيس هذا المؤشر المعارف الأساسية المالية وقدرة المستخدمين على التخطيط وموازنة دخلهم.
- **المديونية:** تعتبر سمة هامة للعميل في النظام المالي، ومن الضروري معرفة كيف يتأخر المقترضين بالسداد ضمن فترة زمنية معينة.

[1] بهناس العباس وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 217

- **العوائق الائتمانية:** الشمول المالي لا يشتمل فقط استخدام الخدمات المالية ولكنه يمنح أيضا العملاء القدرة على اختيار الخدمات والمنتجات المالية ضمن مجموعة من الخيارات، وذلك من خلال: نسبة الوحدات الادارية في المناطق الحضرية على الأقل بثلاثة فروع مالية رسمية للمؤسسات، نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة المطلوب منها توفير ضمانات على آخر قرض مصرفي، مدى وجود عوائق أو نقص في المعلومات حول أسواق الائتمان.

ونلخص مؤشرات قياس أبعاد الشمول المالي في الجدول التالي:

الجدول رقم 1: مؤشرات قياس أبعاد الشمول المالي

البعد		مؤشرات قياسه
الوصول للخدمات المالية		– عدد نقاط الوصول لكل 10.000 من البالغين على المستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة الإدارية. – عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كيلو متر مربع. – مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة. – النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل.
استخدام الخدمات المالية	استخدام الخدمات المصرفية	– نسبة البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات الرسمية مثل البنوك ومكاتب البريد. – الغرض من الحسابات (شخصية أو تجارية). – عدد المعاملات (الإيداع والسحب). – طريقة الوصول إلى الحسابات المصرفية (أجهزة الصراف الآلي، فروع البنك).
	الإدخار	– النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بإدخار خلال 12 شهر الماضية بإستخدام مؤسسة توفير غير رسمية أو أي شخص خارج الأسرة. – النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بإدخار خلال 12 شهرا الماضية باستخدام المؤسسات المالية الرسمية مثل البنوك ومكاتب البريد. – النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بإدخار خلاف ذلك (في المنزل) خلال 12 شهر الماضية.
	الإقتراض	– النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهرا الماضية من مؤسسة مالية رسمية. – النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضية من مصادر تقليدية غير رسمية بما في ذلك الإقتراض من الأسرة والأصدقاء. – النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي الأجور أو المدفوعات الحكومية في 12 شهر الماضية.
	المدفوعات	– النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي أو إرسال الأموال إلى أفراد الأسرة الذين يعيشون في أماكن أخرى خلال 12 شهر الماضية. – النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا الهاتف المحمول لدفع فواتير أو إرسال أو تلقي أموال في 12 شهر الماضية.

	التأمين	– النسبة المئوية للبالغين الذين يقومون بتأمين أنفسهم. – النسبة المئوية للبالغين الذين يعملون في الزراعة والغابات أو صيد الأسماك ويقومون بتأمين أنشطتهم ضد الكوارث الطبيعية.
مؤشر قياس بعد جودة الخدمات المالية	القدرة على تحمل التكاليف	– معرفة متوسط التكلفة الشهرية للحصول على حساب أساسي بناء على الحد الأدنى الرسمي للأجور. – متوسط الرسوم السنوية للإحتفاظ بحساب جاري أساسي. – متوسط تكلفة تحويلات الإئتمان. – مسبة العملاء الذين أفادو بأن رسوم المعاملات المالية غالية الثمن.
	الشفافية	– نسبة العملاء الذين أفادوا أنهم يتلقون معلومات واضحة وكافية حول الخدمات المالية في بداية إنعقاد القرض المالي. – وجود نموذج وصف محدد للخدمات المالية المقدمة.
	حماية المستهلك	– مدى وجود قانون أو لائحة معايير للشكوى والتعامل بين المستخدمين والمؤسسة المالية. – مدى وجود إمكانية للجوء إلى العدالة مثل وجود أمين مظالم مالية لحل المشاكل المتعلقة بالخدمات المالية من 3 إلى 6 شهور الأخيرة وتم حلها في غضون شهرين على الأقل. – نسبة العملاء الذين لديهم ودائع تم تغطيتها بواسطة صندوق تأمين الودائع.
	التثقيف المالي	– حساب النسبة المئوية للبالغين الذين يعرفون المصطلحات المالية الأساسية مثل: المخاطرة، التضخم والتنويع. – النسبة المئوية للبالغين الذين يستطيعون إعداد ميزانية لهم كل شهر.
	المديونية أو السلوك المالي	– نسبة المقترضين الذين يتأخرون أكثر من 30 يوم عن سداد القرض. كيفية حل الأزمات المالية من قبل الزبائن إما بالإقتراض من الأصدقاء أو القارب، بيع الأصول، أو قرض بنكي.
	العوائق الإئتمانية	– نسبة الوحدات الإدارية في المناطق الحضرية على الأقل بثلاثة فروع مالية رسمية للمؤسسات – نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة المطلوب منه توفير ضمانات على آخر قرض مصرفي. – مدى وجود عوائق أو نقص في المعلومات حول أسواق الإئتمان.

المصدر: – بهناس العباس وآخرون، أسس ومتطلبات استراتيجية تعزيز الشمول المالي مع الإشارة إلى التجربة الأردنية، مجلة معارف، المجلد 14، العدد 2، ديسمبر 2019، ص 216-217

– نورة زبيري، تحليل مؤشرات الشمول المالي FINDEX– دراسة مجموعة من الدول العربية–، مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد 6، العدد 2، جوان 2022، ص 47

– بشار احمد العراقي، زهراء احمد النعيمي، الشمول المالي وأثره في تعزيز الاستقرار المالي في البلدان العربية، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثاني لجامعة جيهان–اربيل في العلوم الادارية والمالية، العدد 18، 27–28 جوان 2018، ص 107.

المبحث الثالث: سياسات تعزيز الشمول المالي في ظل التحديات التي يواجهها

في ظل التحديات التي تواجه تعزيز الشمول المالي، تعتبر سياسات تعزيز الشمول المالي أمرا حيويا لتحقيق الاستقرار المالي وتحفيز النمو الاقتصادي. إذ يواجه الشمول المالي العديد من التحديات التي تحول دون تحقيق المستوى المطلوب، مما يستدعي اعتماد آليات مبتكرة لتعزيز فكرة التثقيف المالي، إذ تركز هذه السياسات على تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية بأسعار معقولة وجودة عالية، لتحسين مستوى الرفاهية والحد من الفقر.

المطلب الأول: سياسات توسيع الشمول المالي

أوجدت المؤسسة الألمانية ست سياسات فعالة للشمول المالي، أربعة منها قد تحسن وصول الفقراء للخدمات المالية عبر قنوات مختلفة وتشمل الوكيل البنكي، الدفع عبر وسائل الإتصال المحمولة، تنويع مقدمي الخدمات وإصلاح البنوك الحكومية، في حين الحلين المتبقيين هما حماية المستهلك وسياسة الهوية المالية والتي قد تلعب دورا رئيسيا في تمكين الإشتمال المالي وهي كالآتي:[1]

1. الوكيل البنكي

أثبتت سياسات تعاقد البنوك مع نقاط البيع بالتجزئة غير المصرفية كوكلاء للخدمات المالية نجاحا كبيرا في تحسين عجلة الإشتمال المالي، حيث أن فروع البنوك وحدها ليست مجدية إقتصاديا، مثل هذه السياسات تعتبر نفوذا لقنوات البيع بالتجزئة الموجودة حاليا، ولا تحول الصيدليات ومكاتب البريد ومحلات السوبر ماركت إلى وكلاء للبنوك فحسب بل إلى وكلاء للإشتمال المالي، التعاون بين البنوك والوكلاء أصبح ممكنا حيث أن التكنولوجيا خفضت تكاليف ومخاطر معلومات الصرف عن بعد لإجراء التحويلات المالية إلى جانب إجراءات فتح حسابات بسيطة وغيرها من الحوافز إستخدام هذه الإجراءات مثل: التحويلات النقذية والتوعية بالنظام المالي بالإضافة لزيادة أعداد المستخدمين بشكل كبير.

2. الدفع عبر وسائل الإتصال المحمول

إنتشار الهواتف النقالة يفتح قناة أخرى لتوصيل الخدمات المالية للفقراء، هذه التكنولوجيا الجديدة قللت بشكل كبير تكلفة المعاملات المالية بالإضافة إلى أنه أصبحت التحويلات المالية أكثر سهولة، حيث يتم وصولها بنفس الوقت وأيضا عملت على توسيع نطاق الوصول وقللت الحاجة لحمل النقود بسبب وجود النقود الإلكترونية، وأيضا عملت على جذب الزبائن غير المتعاملين مع البنوك سابقا. وقد أظهرت عدة دول نجاحا

[1] كمال معيوف، قدوري عبد القادر، التثقيف المالي المدخل الإستراتيجي لتعزيز الشمول المالي في البلدان العربية دراسة حالة مصر–، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الوطني حول صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حي فارس، المدية، 26 سبتمبر 2019، ص ص 8–9

بإستخدام آلية الدفع عبر الهاتف المحمول للشمول المالي، حيث أن الفلبين سجلت أول نجاح لخدمة الدفع بواسطة الهاتف النقال في البلاد النامية في عام 2004.

3. تنويع مقدمي الخدمات

إعتمد صناع القرار إستراتيجيات تنظيمية ورقابية مختلفة لإدارة مخاطر تراخيص مجموعة واسعة من المؤسسات لتقديم خدمات تأمينية وإبداعية، إستراتيجيات التكيف، مع الأنظمة المصرفية الخاصة بالتمويل الأصغر تشمل: تراخيص متخصصة للمؤسسات العاملة في مجال الإيداع الصغير، تراخيص بنكية للتحويلات البنكية للمنظمات غير الحكومية بالإضافة إلى تراخيص المؤسسات المالية غير المصرفية".

4. إصلاح البنوك الحكومية

في الكثير من البلدان، تلعب البنوك المملوكة للحكومة دورا هاما في القطاع المصرفي، وفي تحسين توصيل الخدمات المالية للفقراء، حيث 73 إلى 102 دولة يمتلكون ما يعادل 15% من البنوك كأصول.

كما تعتبر البنوك العمومية هي المؤسسات المالية الوحيدة في المناطق الريفية بفروعها الكبيرة خاصة وأن البنوك العمومية تستخدم بشكل واسع لتشجيع الإدخار والإئتمان مجالات ذات أهمية تجارية قليلة مثل الزراعة والإسكان لتنفيذ برامج إجتماعية.

5. حماية المستهلك

تبيان المعلومات بين المستهليكين والبنوك فيما يتعلق بالمنتجات والخدمات المالية يضع هؤلاء العملاء في دائرة سلبية، يتعاظم هذا الخلل عندما يكون العملاء لديهم خبرة قليلة في حين أن الخدمات المالية تكون أكثر تعقيدا، بالتالي فإن التقدم بالإشتمال المالي يحمل خطر وجود المزيد من العملاء الضعفاء وعديمي الخبرة، تتأكد العديد من المؤسسات المالية أن العملاء يتلقون الخدمة بشكل جيد ولكن بعضهم أساء استخدام ميزة المعلومات لزيادة أرباحهم على حساب العملاء.

6. سياسة الهوية المالية

في معظم البلدان، يتم تقديم المعلومات الإئتمانية فقط لبعض القروض ويتم إعفاء العملاء الفقراء من معلومات تقليل فوائد خفض التكاليف المقدمة من سجلات الإئتمان، والأهم من ذلك أن بعض العملاء لا يوجد لديهم الوثيقة الشخصية المطلوبة لفتح حساب، بدأ في معالجة العوائق التي تحول دون وصول العملاء للخدمات المالية بواسطة تضييق الفجوة بين الوثائق المرتبطة بحسابات البنوك وبين جودة الوثائق المنتشرة بين العملاء ذوي الدخل المنخفض. ونتيجة ذلك، هذه السياسات تزود العملاء ذوي التاريخ المالي وتقوم بتحويل تاريخ معاملاتهم المالية إلى الأصول المالية التي يمكن استخدامها للإستفادة من الحصول على الخدمات المصرفية والإئتمانية الأخرى.[1]

[1] كمال معيوف، قدوري عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 9

المطلب الثاني: آليات تعزيز الشمول المالي

ما زالت هناك العديد من الفرص المتاحة التي يمكنها أن تساهم في تحسين وصول الخدمات المالية إلى عدد أكبر من الأفراد والمنشآت من خلال تعزيز الشمول المالي بتقليص الفجوة الموجودة بين العرض والطلب يمكن تحقيق ذلك من خلال مجموعة من الآليات نذكر منها:[1]

- تحسين فرص الحصول على الخدمات المالية: حيث يعد التوسع في استخدام التكنولوجيا الجديدة ونماذج الأعمال المبتكرة من أهم سبل تعزيز عرض الخدمات المالية وإيصالها مثل سداد الفواتير وإجراء المعاملات المالية من خلال الهاتف المحمول.
- التثقيف المالي: تعاظمت أهمية التثقيف المالي بعد الأزمة المالية العالمية وهو مزيج من الوعي والمعرفة والمهارات الضرورية لاتخاذ قرارات مالية سليمة وذلك لتحقيق الرفاهية المالية للأفراد، كما يساهم التثقيف المالي في زيادة عدد المنتجات والخدمات المالية وتحفيز مقدمي الخدمات المالية على التطوير وزيادة معدلات الادخار
- بيئة تشريعية مواتية: يتطلب تحول المجتمع إلى الشمول المالي توافر بيئة تشريعية مناسبة تحدد الحقوق والواجبات، حيث يعتبر القانون بمثابة الإطار التشريعي الذي يتيح مواجهة الجرائم الالكترونية
- رقمنة الخدمات المالية: وجود نظام دفع حديث وآمن وفعال مثل نظام الدفع بالهاتف النقال والصراف الآلي ونظام عرض وتحصيل الفواتير الكترونيا، يخلق محالا متكافئا لمقدمي الخدمات المالية وتمكين العملاء الماليين، والاستفادة من خلال خفض التكاليف وتقليل المخاطر، حيث تمثل الخدمات المالية الرقمية بوابة مريحة فعالة للوصول للخدمات المالية الرسمية، وهي محرك أساسي لأتمتة العمليات المالية من قطاع الأعمال للأفراد ومن الحكومة للأفراد.
- البيانات والأبحاث: تلعب البيانات والأبحاث في تمكين الجهات الرقابية وصناع القرار من تحديد التفاصيل في استخدام الخدمات المالية من قبل العملاء من جهة وتحديد المعوقات التي تواجه مقدمي الخدمات من جهة أخرى، تساهم البيانات والأبحاث في وضع أهداف وطنية مبنية على أدلة لتعزيز الشمول المالي.

[1] نادية لوزري، واقع الشمول المالي في الدول العربية وآليات تعزيزه –دراسة مقارنة لمستوى الشمول المالي في مجموعة من الدول العربية–، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، المجلد 02، العدد02، ديسمبر 2021، ص 26

المطلب الثالث: التحديات التي تعيق توسع الشمول المالي

أشار التقرير العربي الموحد لعام 2012 إلى وجود عدد من التحديات التي تواجه النظم المالية وتعمل على الحد من فرص النفاذ للخدمات المالية، وتتمثل أبرز هذه التحديات فيما يلي:[1]

- عدم تطور البيئة التحتية للقطاعات بالقدر الذي يكفل فرصة زيادة فرص النفاذ للتمويل، فرغم التحسين النسبي في مستويات البنية التحتية للقطاعات المالية في الآونة الأخيرة فلازال الكثير منها يفتقر لوجود المقومات الأساسية، التي تمكن من زيادة فرص النفاذ للتمويل والتي يتمثل أهمها في وجود نظم كفئة للاستعلام الائتماني والرهونات والافتراض المضمون وضمان حقوق الدائنين.
- ضعف مستويات التنافسية بين المؤسسات المالية والمصرفية وارتفاع نسب التركيز الائتماني، سواء على صعيد الائتمان المقدم الأفراد أو الشركات.
- غياب تصنيف مالي ومحدد لمؤسسات التمويل متناهي الصغر في الدول، حيث تسجل كمنظمات غير حكومية وبالتالي يصعب وضع إطار رقابي وإشرافي على تنظيم التمويل الأصغر سواء من قبل البنك المركزي أو من جهة مالية إشرافيه مستقبلية، وقد أدت هذه العقبات إلى تقليل الشفافية في نشاط قطاع التمويل الأصغر، وتقدير قدرته على تعبئة الموارد المالية اللازمة لعملياته المختلفة، من خلال استقطاب الودائع أو اقتراض.
- بطئ تطور المؤسسات المالية غير المصرفية وبوجه خاص مؤسسات الادخار التعاقدي وصناديق الاستثمار، ومحدودية أدوات وأسواق الدين المحلية وبوجه الخاص أسواق السندات مما يؤدي إلى تزايد الاعتماد على الانتماء المصرفي والذي يوفر موارد قصيرة الأجل بالأساس لا تكون ملائمة لسد الاحتياجات التمويلية متوسط وطويلة الأجل للأفراد والشركات.

كما توجد العديد من العوامل المشتركة التي تعوق انتشار أو اتساع رقعة الشمول المالي في العديد من دول العالم، وأهم هذه العوامل يتمثل فيما يلي:[2]

- عدم امتلاك الأموال الكافية لفتح الحساب في البنك أو أي مؤسسة مصرفية مالية هو أحد أهم الأسباب لعدم استخدام الخدمات المالية حيث إن التغلب على هذا النوع من الحواجز يرتبط بمجموعة من العوامل منها طبيعة توزيع الدخل ومستويات الفقر داخل المجتمعات الفقيرة، إلا أنه يرتبط أيضا

[1] بطاهر بختة، عقون عبد الله، تعزيز الشمول المالي في الجزائر آلية لدعم التنمية المستدامة، مداخلة مقدمة في الملتقي الأول بعنوان: "الشمول المالي وسبل تعزيز في اقتصاديات الدول"، مستغانم، 27-28 نوفمبر 2018، ص 07.

[2] عريف عبد الرزاق، واقع الإشتمال المالي في الدول العربية مع الإشارة إلى الجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 06، العدد 04، ديسمبر 2019، ص 201

بالسياسات التي تتبعها المؤسسات المالية والمصرفية عند تحديد الشروط الواجب توافرها فيمن يملكون حسابا ماليا أو الحد الأدنى لامتلاك الحساب.

- يرى العديد من الأفراد عدم الحاجة لوجود حساب مصرفي في أي مؤسسة مالية أسباب تتعلق بالتكلفة والإجراءات، من حيث عدم امتلاك الوثائق المطلوبة لامتلاك الحساب أو أن الحسابات المالية تعتبر مكلفة للبعض بسبب الرسوم المفروضة عليها، بالإضافة إلى طول الدورة المستندية المرتبطة بها؛
- اعتبارات دينية حالت دون حصول البعض على حساب في مؤسسة مالية رسمية، أو عدم ثقتهم في المؤسسات المالية؛
- عدم توفر البنية التحتية اللازمة للتوسع نحو الشمول المالي؛
- عدم تهيئة البيئة التنظيمية والقانونية والرقابية المواتية.

بالإضافة من أنه على الرغم من إحراز تقدم نحو الشمول المالي، لا تزال هناك تحديات كبيرة، هي: [1]

- ما يقدر ب 2 مليار بالغ في جميع أنحاء العالم ليس لديهم حساب أساسي.
- على الصعيد العالمي، يشير 59% من البالغين الذين ليس لديهم حساب إلى نقص ما يكفي من المال كسبب رئيسي، مما أن الخدمات المالية ليست بأسعار معقولة أو مصممة بحيث تناسب المستخدمين ذوي الدخل المنخفض.
- تشمل الحواجز الأخرى التي تحول دون فتح الحساب المسافة من مقدم الخدمات المالية، ونقص وثائق التوثيق اللازمة، وانعدام الثقة في مقدمي الخدمات المالية، والدين.
- أكثر من 200 مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة غير رسمية وغير رسمية في الاقتصادات الناشئة تفتقر إلى التمويل الكافي للازدهار والنمو، وتذكر المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر عدم وجود ضمانات وتاريخ ائتماني، كما أن الأعمال التجارية غير الرسمية هي الأسباب الرئيسية لعدم وجود حساب.
- بعض الفئات مستبعدة ماليا أكثر من غيرها: فالنساء، فقراء الريف، وغيرهم من السكان النائيين أو الذين يصعب الوصول إليهم، فضلا عن الشركات الصغيرة والصغيرة غير الرسمية هي الأكثر تضررا. فعلى سبيل المثال، تقدر الفجوة بين الجنسين في البلدان النامية بنحو 9 نقاط مئوية: 59 % من الرجال أفادوا بأن لديهم حسابا في عام 2014، في حين أن 50 % فقط من النساء قد قامن بذلك، ويشكل السكان المشردون قسرا واحدا من أكثر التحديات إلحاحا في مجال الاشتمال المالي حيث أن 80% تقريبا من البالغين في الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات هم خارج النظام المالي الرسمي.

[1] بوقرة إيمان، مرجع سبق ذكره، ص 8

وتوجد العديد من العوامل المشتركة التي تعوق انتشار أو اتساع رقعة الشمول المالي في العديد من دول العالم، وأهم هذه العوامل يتمثل فيما يلي: [1]

- عدم امتلاك الأموال الكافية لفتح الحساب في البنك أو أي مؤسسة مالية مصرفية هو أحد أهم الأسباب لعدم استخدام خدمات مالية: إن التغلب على مثل هذا النوع من المعوقات يرتبط بمجموعة من العوامل منها: طبيعة توزيع الدخل، مستويات الفقر داخل المجتمعات الفقيرة. إلا أنه يرتبط أيضا بطبيعة السياسات التي تتبعها المؤسسات المالية والمصرفية عند تحديد الشروط الواجب توفرها فيمن يمتلكون حساباً مالياً أو الحد الأدنى لامتلاك حساب.
- يرى العديد من الأفراد عدم الحاجة في وجود حساب مصرفي عند أي مؤسسة مالية.
- أسباب تتعلق بالتكلفة والاجراءات من حيث عدم امتلاك الوثائق المطلوبة لامتلاك حساب أو أن الحسابات المالية تعتبر مكلفة للبعض بسبب الرسوم المفروضة عليها.
- اعتبارات دينية حالت دون حصول البعض على حسابات في مؤسسات مالية رسمية أو لعدم ثقتهم في تلك المؤسسات.

[1] بوقرة إيمان، مرجع سبق ذكره، ص 9

خلاصة

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل حو الشمول المالي تبين أن هذا الأخير هو مجموعة من الخدمات والمنتجات المالية المتاحة للأفراد ذوي الدخل المحدود والشركات المصغرة بأسعار معقولة وبما يلبي احتياجاتهم، واستخدامها وضمان شفافية الخدمات المالية وعدالتها بما يصون كرامة الفرد، ويحفظ حقوقه وهو ما يعني وجود إطار قانوني وتنظيمي واضح، إضافة إلى التوعية والتثقيف المالي.

إذ يعتبر الشمول المالي سببا في القضاء على الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك، ولتجسيد ذلك تحتاج الدول إلى وضع إستراتيجيات وطنية للشمول المالي من خلال أبعاده الثلاثة المتفق عليها والتي تتمثل في الوصول للخدمات المالية واستخدامها وجودتها.

كما ان الشمول المالي يواجه العديد من التحديات التي تطرقنا إليها بنوع من التفصيل والتي تعوق انتشار أو اتساع رقعة الشمول المالي في العديد من دول العالم أبرزها عدم توفر البنية التحتية اللازمة وغياب التثقيف المالي.

الفصل الثاني

مقارنة بين مؤشرات الشمول المالي

بين الجزائر، تونس والمغرب

تمهيد

يشير الشمول المالي إلى جعل الخدمات المالية الأساسية ميسورة التكلفة وفي متناول الجميع، وفي دول المغرب العربي المتمثلة في الجزائر، تونس والمغرب، شهدت هذه المنطقة تقدما ملحوظا في مجال الشمول المالي خلال السنوات الأخيرة، حيث عملت الحكومات على تطوير البنية التحتية المالية وتحسين الوصول إلى الخدمات المصرفية، خاصة في المناطق الريفية المعروفة بمناطق الظل، بالإضافة إلى ذلك لعبت التكنولوجيا الرقمية دورا محوريا في تعزيز الشمول المالي من خلال تسهيل عمليات الدفع والتحويلات المالية.

كما تعمل البنوك التقليدية على توسيع نطاق خدماتها لتشمل المزيد من العملاء، بما في ذلك من خلال البنوك الرقمية والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول. ومع استمرار هذه الجهود المتضافرة، يُتوقع أن تشهد المنطقة مزيدا من التقدم في مجال الشمول المالي في السنوات القادمة، ومع ذلك لا تزال هناك تحديات تواجه هذه الدول في سبيل تحقيق شمول مالي شامل وعادل، ومنه قسمنا هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول: عرض أهم مؤشرات بعد الوصول بين الدول محل الدراسة**
- **المبحث الثاني: عرض أهم مؤشرات بعد الإستخدام بين الدول محل الدراسة**
- **المبحث الثالث: عرض أهم مؤشرات بعد الجودة بين الدول محل الدراسة**

المبحث الأول: عرض أهم مؤشرات بعد الوصول بين الدول محل الدراسة

يمثل البعد الأول من أبعاد الشمول المالي، فمؤشرات بعد الوصول تمكن من قياس مدى انتشار واستخدام الخدمات المالية الأساسية في الدول محل الدراسة (الجزائر وتونس والمغرب)، كما تعكس هذه المؤشرات تعميم الوصول الفعلي للخدمات المصرفية والمالية لمختلف شرائح المجتمع.

المطلب الأول: مؤشر عدد الوكالات البنكية

هذا المؤشر من المؤشرات الهامة التي تقيس مدى انتشار وتوافر الخدمات المصرفية التقليدية، حيث يعكس هذا المؤشر قدرة المؤسسات المالية على توسيع شبكة فروعها وتغطيتها الجغرافية لتسهيل الوصول للخدمات التي تقدمها.

الجدول رقم 2: عدد الوكالات البنكية في الجزائر

السنة	2011	2014	2017	2021
العدد	1426	1525	1501	1604

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على بنك الجزائر

الشكل رقم2 : عدد الوكالات البنكية في الجزائر

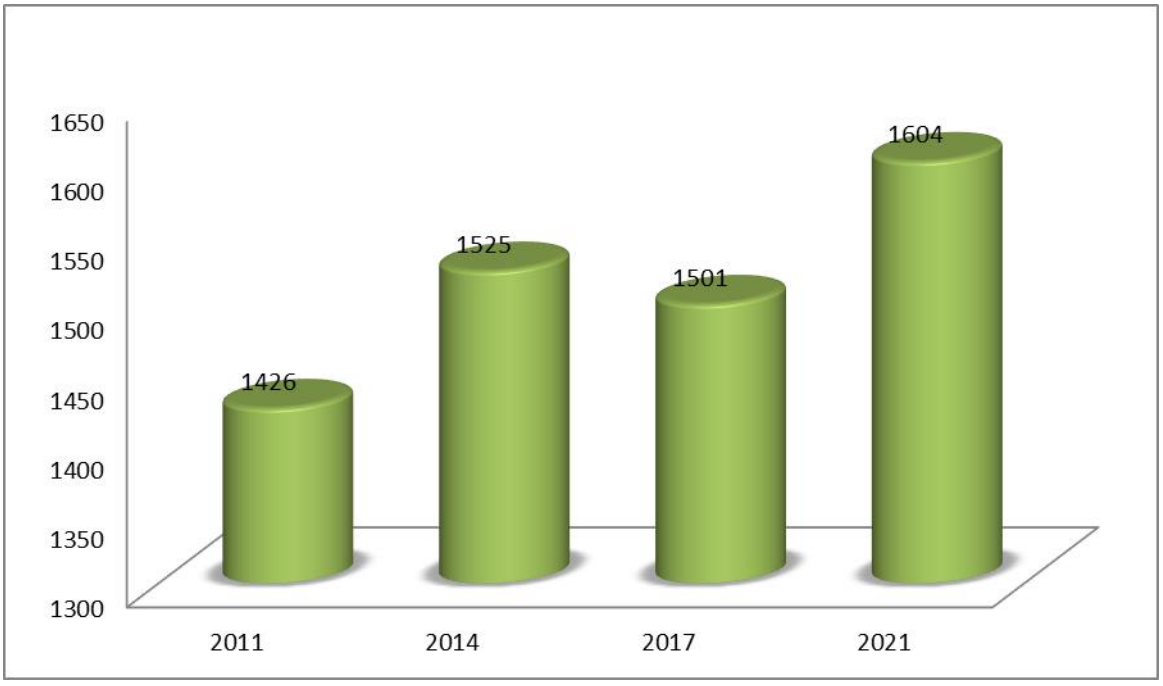

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الجدول السابق

من خلال الجدول أعلاه، وخلال الفترة من 2011 إلى 2021 شهدت الجزائر تغيرات جيدة في عدد الوكالات البنكية، حيث ارتفع من 1،426 وكالة في عام 2011 إلى 1،604 وكالة في عام 2021، هذا التطور في زيادة عدد الوكالات البنكية يشير إلى الجهود التي سخرتها الجزائر لتحسين البنية التحتية للبنوك والخدمات التي تقدمها بهدف تعزيز الشمول المالي.

عدد الوكالات البنكية ارتفع الى 1734 وكالة بنهاية 2023 مع وجود 6500 نقطة بيع لمؤسسات التأمين تضاف لها أكثر من 4 ألاف وكالة تابعة لبريد الجزائر، مبرزا أن الأمر يتعلق بفضاءات "تقدم خدمات مالية تسعى البلاد يوميا من خلالها إلى تعزيز الشمول المالي.

الجدول رقم 3: فروع البنوك التجارية في الجزائر (لكل 100 ألف بالغ)

السنة	2011	2014	2017	2021
النسبة	%5.20	%5.20	%5.20	%5.30

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على قاعدة البيانات للبنك الدولي

الشكل رقم3 : فروع البنوك التجارية في الجزائر (لكل 100 ألف بالغ)

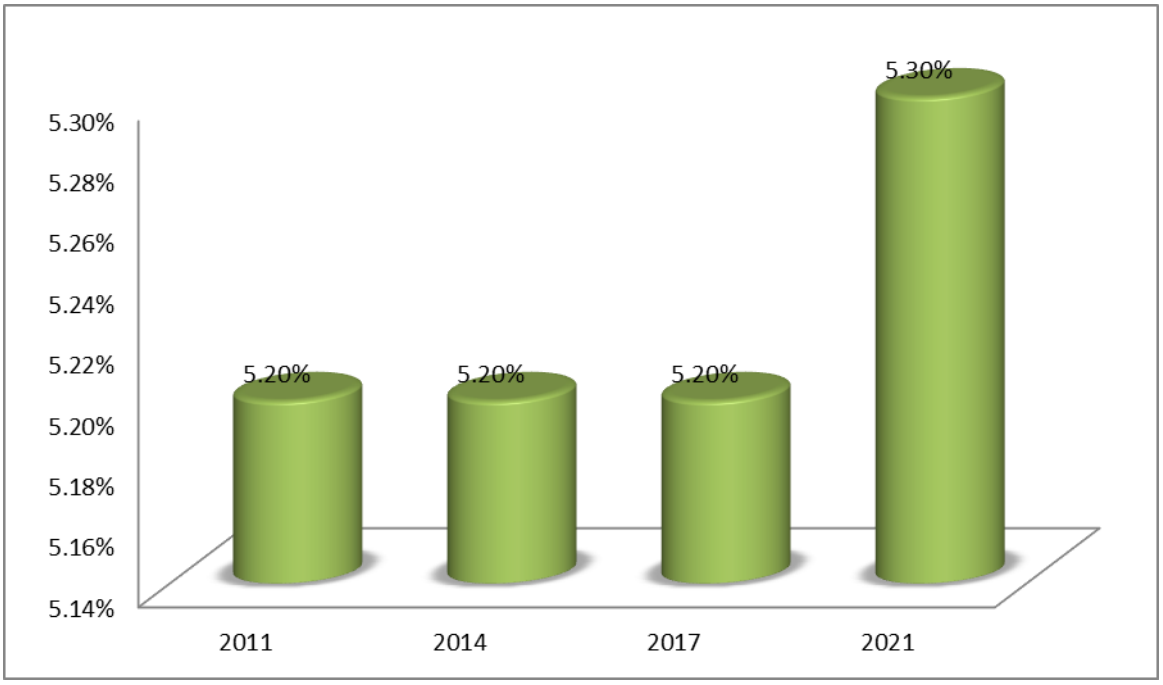

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الجدول السابق

من خلال الجدول السابق تبين أن عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ في الجزائر ظل ثابتا عند 5.20% فرعا خلال الفترة من 2011 إلى 2017، ومع ذلك في عام 2021، حدث ارتفاع طفيف في هذا المؤشر ليصل إلى 5.30%، فعلى الرغم من أن هذه الزيادة ضئيلة إلا أنها قد تكون إشارة إلى

محاولات لتحسين تغطية الخدمات المصرفية في البلاد، ومع ذلك لا تزال الجزائر متخلفة عن معايير الدول المتقدمة في هذا المجال، حيث يعتبر مستوى الفروع المصرفية لكل 100 ألف بالغ متوسطا.

ثانيا: فروع البنوك التجارية في تونس (لكل 100 ألف بالغ)

الجدول رقم 4: فروع البنوك التجارية في تونس (لكل 100 ألف بالغ)

السنة	2011	2014	2017	2021
النسبة	%16.90	%19.20	%21.70	%22.30

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على قاعدة البيانات للبنك الدولي

الشكل رقم4 : فروع البنوك التجارية في تونس (لكل 100 ألف بالغ)

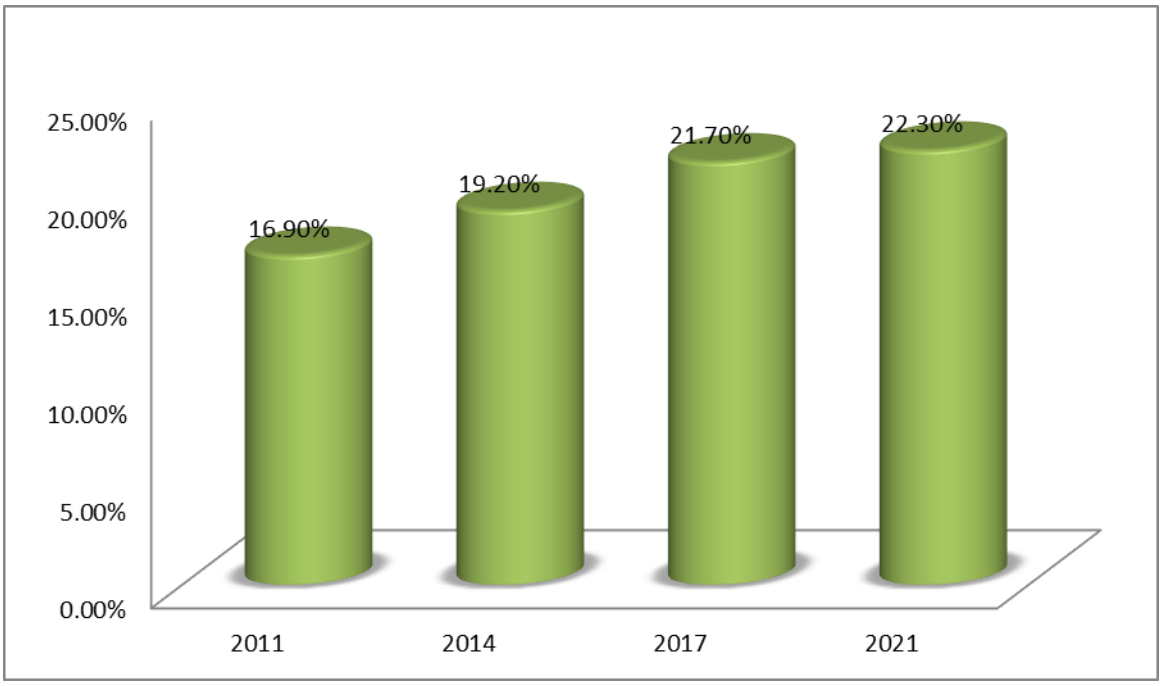

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الجدول السابق

يوضح الجدول السابق عدد فروع البنوك التجارية في تونس، حيث شهدت هذه الأخيرة زيادة معتبرة في عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ خلال الفترة من 2011 إلى 2021، حيث ارتفعت من 16.90% فرعا في عام 2011 إلى 22.30% فرعا في عام 2021، هذا التطور الإيجابي يشير إلى جهود كبيرة لتحسين إمكانية الوصول إلى الخدمات المصرفية للمواطنين في جميع أنحاء البلاد، فكلما زاد عدد الفروع المصرفية كلما زادت فرص تعزيز الشمول المالي والوصول إلى الخدمات المالية الأساسية، ومع ذلك لا يزال هناك مجال للتحسين المستمر لضمان تغطية أفضل للمناطق النائية والفئات الهشة.

الجدول رقم 5: عدد الوكالات البنكية في تونس

السنة	2011	2014	2017	2021
النسبة	1440	1512	1818	1999

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على على إحصائيات ديوان تونس

من خلال الجدول السابق وبالإعتماد على الإحصائيات الرسمية للديوان التونسي نؤكد أن عدد الوكالات البنكية في البلاد قد إرتفع بشكل ملحوظ من 1440 وكالة سنة 2011 إلى 1999 وكالة سنة 2021، وارتفع عدد البنوك والمؤسسات المالية في تونس من 42 إلى 44 مؤسسة، وبعد تصفية البنك الفرنسي التونسي في عام 2022 أضحى عدد المؤسسات المالية والبنوك المرخص لها في تونس 43 مؤسسة، تنقسم بين 23 بنكاً مقيماً و7 بنوك غير مقيمة و8 مؤسسات للإيجار المالي، ومؤسستين لإدارة الديون وبنكي أعمال، ومؤسستي دفع.[1]

ثالثا: فروع البنوك التجارية في المغرب (لكل 100 ألف بالغ)

الجدول رقم 6: فروع البنوك التجارية في المغرب (لكل 100 ألف بالغ)

السنة	2011	2014	2017	2021
العدد	%24.10	%21.80	%24.90	%22.10

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على قاعدة البيانات للبنك الدولي

الشكل رقم5 : فروع البنوك التجارية في المغرب (لكل 100 ألف بالغ)

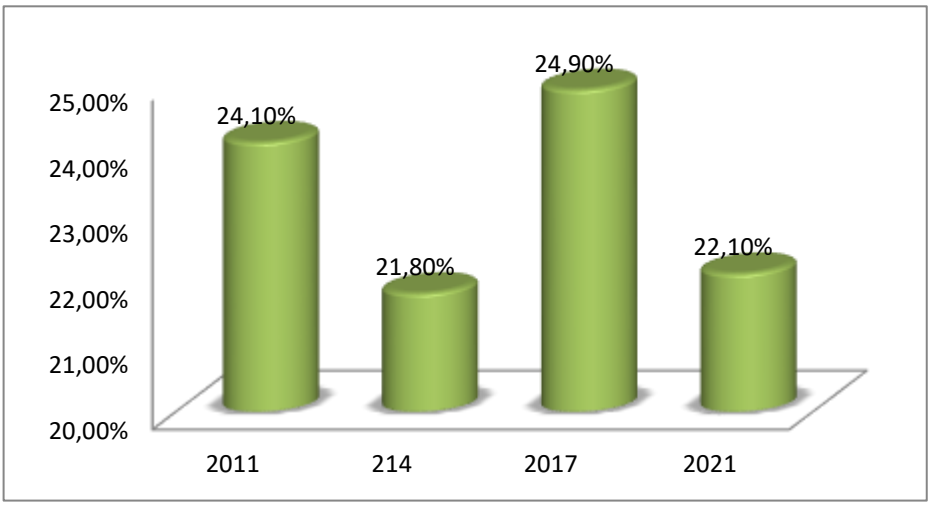

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الجدول السابق

[1] إنتصار عنتر، صحيفة indipendent العربية، "هل دخل القطاع المصرفي في تونس دائرة ضعف السيولة؟"، على الموقع https://www.independentarabia.com/node/436286/ ، تم الإطلاع بتاريخ 2024/05/19 على الساعة 03:00

يوضح الجدول بأن عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ في المغرب شهد تذبذبا خلال الفترة من 2011 إلى 2021، وذلك على الرغم من الجهود المبذولة لتعزيز الشمول المالي في البلاد، حيث انخفضت النسبة من 24.10% في عام 2011 إلى 21.80% في عام 2014، قبل أن ترتفع مرة أخرى إلى 24.90% في عام 2017، ثم تنخفض إلى 22.10% بحلول عام 2021.

حيث نرجح أن هذا التذبذب هو نتاج التحول المتزايد نحو القنوات المصرفية الرقمية والخدمات عبر الإنترنت والهاتف المحمول، مما أدى إلى تراجع الحاجة لفتح المزيد من الفروع التقليدية، حيث تسعى البنوك إلى تلبية احتياجات العملاء من خلال حلول مصرفية أكثر حداثة وملاءمة للعصر الرقمي.

كما ركزت البنوك المغربية بشكل أكبر على توسيع شبكة أجهزة الصراف الآلي، والتي شهدت نمواً معتبرا خلال نفس الفترة، كما يوضح الجدول السابق، حيث تعتبر أجهزة الصراف الآلي وسيلة فعالة وميسرة لتوفير الخدمات المالية الأساسية للعملاء في جميع أنحاء البلاد، بما في ذلك المناطق النائية والفقيرة.

وقد تكون البنوك قد اتخذت نهجاً أكثر إستراتيجية في توسيع شبكة فروعها، حيث ركزت على فتح فروع جديدة في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية والطلب المرتفع على الخدمات المصرفية، بدلاً من التوسع العشوائي.

الجدول رقم 7: تطور عدد مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها في المغرب

السنة	2011	2014	2017	2022
العدد	80	84	86	90

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على البنك المركزي المغربي

الشكل رقم6 : تطور عدد مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها في المغرب

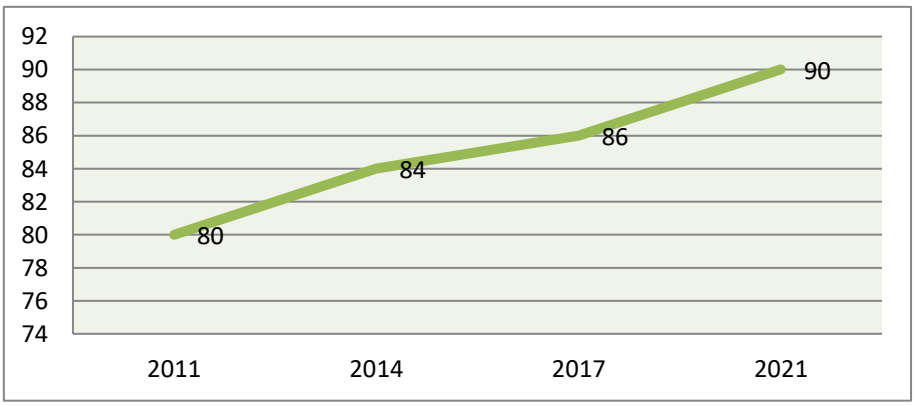

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الجدول السابق

شهدت المغرب تحسناً ملحوظاً في توفير خدمات الصراف الآلي لمواطنيها خلال العقد الماضي، كما يتضح من الزيادة المطردة في عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ، انطلاقا من نسبة 21.35% في عام 2011، ارتفع هذا المؤشر بشكل مستمر ليصل إلى 28.92% بحلول عام 2021، بزيادة قدرها 7.57% خلال تلك الفترة، ويرجع هذا النمو إلى الجهود المتواصلة من قبل السلطات المغربية لتعزيز الشمول المالي وتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية في جميع أنحاء البلاد، بما في ذلك المناطق النائية والفقيرة.

وتجدر الإشارة إلى أن معدل النمو في عدد أجهزة الصراف الآلي اتسع في السنوات الأخيرة، حيث ارتفع بمقدار 1.71% بين عامي 2017 و2021، مقارنةً بزيادة قدرها 1.93% خلال الفترة من 2011 إلى 2014. ويُفسر هذا التسارع المتزايد بالتركيز المتجدد على تمكين الوصول الشامل إلى الخدمات المالية كجزء من إستراتيجية المغرب الوطنية للشمول المالي، والتي تشمل مبادرات مثل توسيع شبكة فروع البنوك والوكالات المالية، وتشجيع الابتكارات التكنولوجية في الخدمات المالية الرقمية، إلى جانب برامج التثقيف والتوعية المالية للفئات المهمشة.

حيث يعكس النمو الكبير في عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ في المغرب إلى الالتزام القوي من جانب الحكومة بضمان إمكانية الوصول العادل والشامل إلى الخدمات المالية الأساسية لجميع شرائح المجتمع، باعتبار ذلك ضرورة حتمية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في البلاد.

الجدول رقم 8: تطور عدد الشبابيك في المغرب

السنة	2011	2014	2017	2021
العدد	/	6139	6309	6414

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على البنك المركزي المغربي

الشكل رقم7 : تطور عدد الشبابيك في المغرب

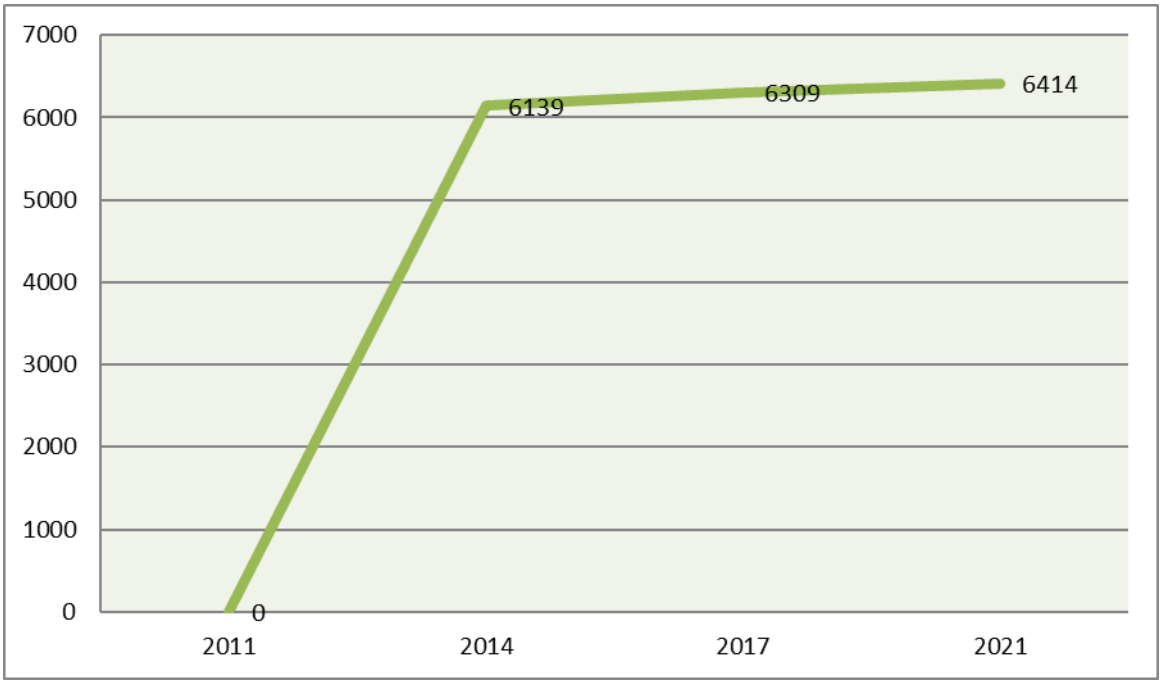

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الجدول السابق

يظهر الجدول أعلاه عدد الشبابيك المصرفية في المغرب خلال السنوات من 2014 إلى 2021 التي شهدت إرتفاعا ملحوظا، مما يعكس الجهود المستمرة لتوسيع نطاق تواجد البنوك وتحسين إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية في جميع أنحاء البلاد، بدءا من 6139 شباكا في عام 2014، ارتفع العدد بشكل متواصل ليصل إلى 6414 شباكا بحلول عام 2021، بزيادة قدرها 275 شباكا خلال تلك الفترة الزمنية.

ويفسر هذا التوسع في شبكة فروع البنوك ومكاتبها بالتزام السلطات المغربية بتعزيز الشمول المالي وضمان وصول جميع المواطنين، بمن فيهم سكان المناطق النائية والريفية، إلى الخدمات المصرفية الأساسية بسهولة، حيث تعتبر زيادة عدد الشبابيك أحد العناصر الرئيسية في إستراتيجية الشمول المالي الوطنية التي تتبناها المغرب، إلى جانب مبادرات أخرى مثل تشجيع الخدمات المالية الرقمية والتثقيف المالي.

على الرغم من عدم توفر بيانات عام 2011 في الجدول، إلا أن الزيادة المستمرة في عدد الشبابيك خلال السنوات اللاحقة تشير إلى الاهتمام المتزايد من قبل الحكومة والقطاع المصرفي بتحسين الوصول المادي إلى الخدمات المالية، باعتباره عنصراً محوريا لتعزيز الإدماج المالي والاقتصادي للمواطنين وتحقيق التنمية المستدامة في البلاد.

ويبلغ عدد المصارف التقليدية بالمغرب 19 (تضم 5715 فرعا) مقابل 8 بنوك تشاركية (190 فرعا) و9 مصارف خارجية، و13 مؤسسة دفع.

غير أن تنامي الاعتماد على الخدمات المالية الرقمية كان له تأثير على الفروع البنكية التقليدية، إذ تراجع عددها ما بين سنتي 2021 و2022 وفق ما كشفت عنه وثيقة أصدرها البنك المركزي المغربي.

وحسب الوثيقة، فإن 189 فرعا بنكيا أغلق أبوابه العام الماضي، وانتقل العدد على الصعيد الوطني من 6065 فرعا سنة 2021 إلى 5914 خلال سنة 2022، واستهدف الإغلاق على الخصوص الوكالات التابعة للمصارف التقليدية.

إذ أن عدد المعاملات التي نفذت عبر هذه الخدمة خلال عام 2021 بلغت 4.9 ملايين معاملة مقابل 1.4 مليون معاملة مسجلة في عام 2020 أي بزيادة 242% بمبلغ إجمالي قدره 1.1 مليار درهم مقارنة بـــ 445 مليون درهم في عام 2020 أي بزيادة 151% (الدولار يساوي 10.21 دراهم).

وأظهر تحليل بنية المعاملات هيمنة معاملات أداء الفواتير وتعبئات الهاتف (73% من حيث العدد و44% من حيث المبلغ) تليها التحويلات من شخص لآخر (19% من حيث العدد و44% من حيث المبلغ).[1]

المطلب الثاني: مؤشر عدد الموزعات الآلية

مؤشر عدد الموزعات الآلية أو أجهزة الصراف الآلي من المؤشرات الرئيسية التي تقيس مدى توافر وانتشار البنية التحتية المصرفية في أي بلد، حيث يشير إلى مستوى سهولة الوصول إلى الخدمات المالية.

أولا: عدد أجهزة الصراف الآلي في الجزائر (لكل 100 ألف بالغ)

الجدول رقم 9: عدد أجهزة الصراف الآلي في الجزائر (لكل 100 ألف بالغ)

السنة	2011	2014	2017	2021
النسبة	%7.61	%6.10	%9.13	%9.30

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على قاعدة البيانات للبنك الدولي

[1] البنك المركزي المغربي " التقرير السنوي حول الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي"، على الموقع https://www.bkam.ma/ar ، تم الإطلاع بتاريخ 2024/04/15 على الساعة 23:45

الشكل رقم8 : عدد أجهزة الصراف الآلي في الجزائر (لكل 100 ألف بالغ)

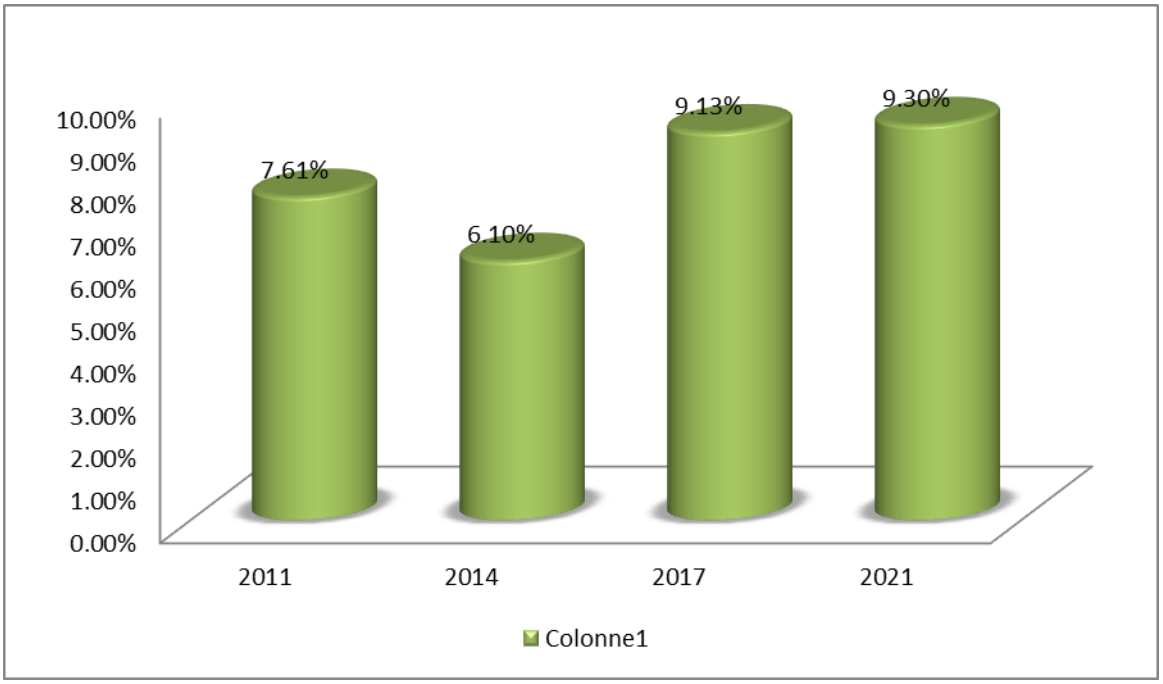

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الجدول السابق

من خلال الجدول يمكن القول أنه في سنة 2011 كان هناك 7.61% جهاز صراف آلي لكل 100 ألف بالغ في الجزائر، ويعتبر هذا المستوى جيدا ويوفر إمكانية وصول معقولة للمواطنين إلى الخدمات المالية، لكن في سنة 2014 انخفضت عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ إلى 6.10% فقط، هذا التراجع قد يكون بسبب عدم كفاية الاستثمارات في البنية التحتية للصرافات الآلية خلال تلك الفترة مع الإرتفاع الملحوظ في عدد السكان، لترجع النسبة إلى الإرتفاع بـــ 9.13% في سنة 2017 نتيجة الجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية لتعزيز إمكانية الوصول إلى الخدمات المصرفية وكذلك تعزيز الشمول المالي على المدى الطويل، أما في سنة 2021 استمر الإرتفاع في النسبة حيث بلغ 9.30% وهذا يعكس استثمارات متزايدة في البنية التحتية للصرافات الآلية في جميع أنحاء الجزائر.

ثانيا: عدد أجهزة الصراف الآلي في تونس (لكل 100 ألف بالغ)

الجدول رقم 10: عدد أجهزة الصراف الآلي في تونس (لكل 100 ألف بالغ)

السنة	2011	2014	2017	2021
النسبة	%21.12	%24.50	%29.99	%33.22

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على قاعدة البيانات للبنك الدولي

الشكل رقم9 : عدد أجهزة الصراف الآلي في تونس (لكل 100 ألف بالغ)

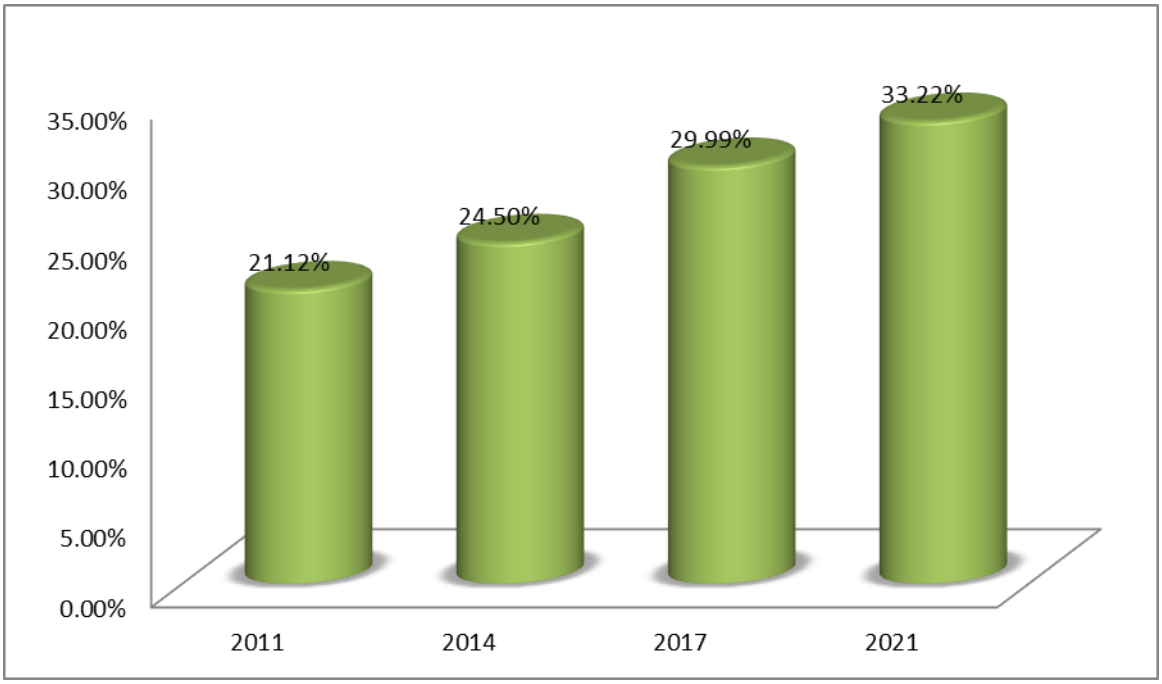

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الجدول السابق

الجدول يوضح أن تونس شهدت زيادة واضحة في عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100،000 بالغ خلال الفترة من 2011 إلى 2021، حيث ارتفعت من 21.12% جهازا في عام 2011 إلى 33.22% جهازا في عام 2021، هذا التطور الإيجابي يشير إلى جهود حثيثة لتحسين إمكانية الوصول إلى الخدمات المصرفية الرقمية للمواطنين في جميع أنحاء البلاد، كما تجدر الإشارة إلى أنه كلما زاد عدد أجهزة الصراف الآلي، كلما زادت سهولة إجراء المعاملات المالية، وهذا بالتأكيد يعزز الشمول المالي ويساعد على تلبية احتياجات المواطنين المالية.

ثالثا: عدد أجهزة الصراف الآلي في المغرب (لكل 100 ألف بالغ)

الجدول رقم 11: عدد أجهزة الصراف الآلي في المغرب (لكل 100 ألف بالغ)

السنة	2011	2014	2017	2021
النسبة	%21.35	%25.28	%27.21	%28.92

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على قاعدة البيانات للبنك الدولي

الشكل رقم10 : عدد أجهزة الصراف الآلي في المغرب (لكل 100 ألف بالغ)

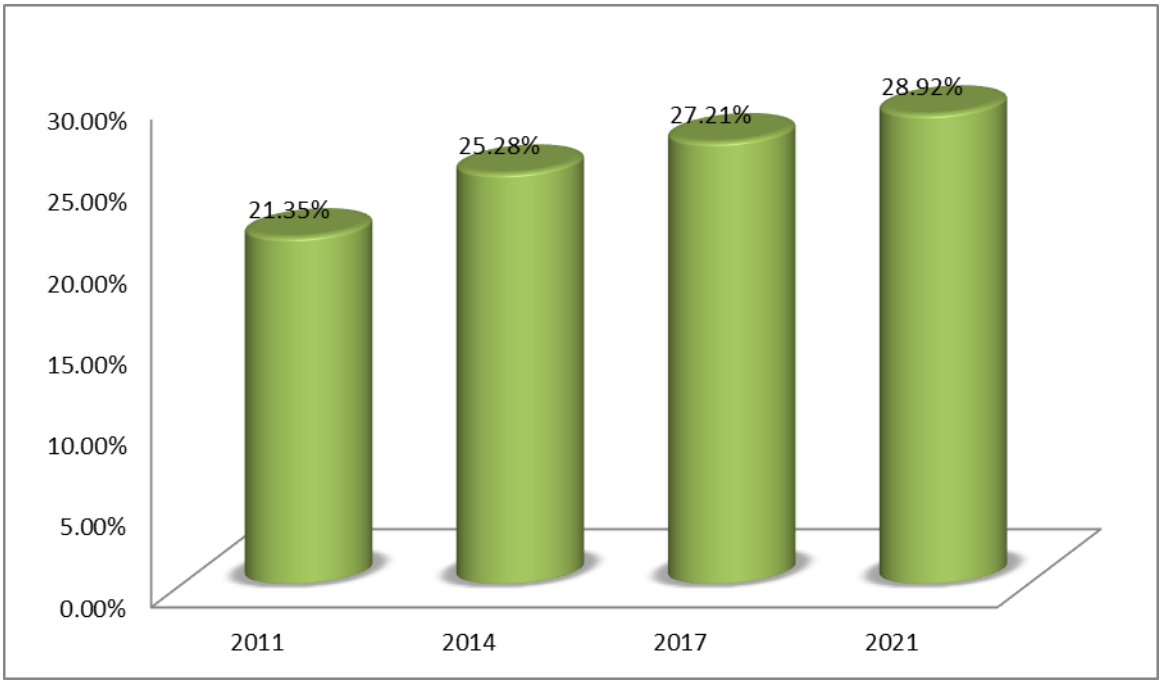

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الجدول السابق

من خلال الجدول السابق نجد أن هناك ارتفاعا في نسبة أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف بالغ في المغرب على مدى السنوات المدروسة، مما يشير إلى تحسن ملحوظ في إمكانية الوصول إلى هذه الخدمة المالية الأساسية، فقد ارتفعت النسبة من 21.35% في عام 2011 إلى 28.92% في عام 2021، بزيادة قدرها 7.57% خلال فترة 10 سنوات.

كما نلاحظ أن معدل النمو في نسبة أجهزة الصراف الآلي كان أسرع في السنوات الأخيرة، حيث ارتفعت النسبة بمقدار 1.71% بين عامي 2017 و2021، مقارنةً بزيادة قدرها 1.93% خلال الفترة من 2011 إلى 2014، وهذا هذا التسارع يرجع إلى الجهود المكثفة من قبل السلطات المغربية لتعزيز الشمول المالي وتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية، حيث تشكل هذه الجهود جزءا من إستراتيجية الشمول المالي الوطنية التي تهدف إلى تعزيز الإدماج المالي والاقتصادي للمواطنين وتحقيق التنمية المستدامة في البلاد.

المطلب الثالث: مؤشر عدد البطاقات البنكية

يعد مؤشر عدد البطاقات البنكية من المؤشرات المهمة التي تقيس مدى انتشار واعتماد الخدمات المصرفية الإلكترونية في المجتمع، حيث يوضح مستوى الشمول المالي والتحول الرقمي في القطاع المالي والمصرفي.

أولا: عدد البطاقات البنكية في الجزائر (الوحدة بالمليون)

الجدول رقم 12: عدد البطاقات البنكية في الجزائر (الوحدة بالمليون)

السنة	2011	2014	2017	2021
النسبة	/	2.3	8.7	11.6

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي الجزائري

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن عدد البطاقات البنكية في الجزائر تطور بشكل ملحوظ فخلال سنة 2014، كان عدد البطاقات البنكية في الجزائر 30 مليون بطاقة، بينما في سنة 2017 شهدت هذه النسبة زيادة كبيرة في عدد البطاقات البنكية، حيث ارتفع إلى 8.7 مليون بطاقة، وهذا نتيجة لزيادة الطلب على الخدمات المصرفية الرقمية وانتشار استخدام البطاقات البنكية، وفي سنة 2021 ارتفع عدد البطاقات البنكية إلى 11.6 مليون بطاقة، ومنه نقول أن الجزائر شهدت زيادة كبيرة في عدد البطاقات البنكية خلال الفترة من 2014 إلى 2021، حيث ارتفع من 2.3 مليون بطاقة في عام 2014 إلى 11.6 مليون بطاقة في عام 2021، هذا التطور الإيجابي يشير إلى تزايد اعتماد المواطنين على الخدمات المصرفية الرقمية والمدفوعات الإلكترونية، كذلك زيادة الوعي والتثقيف المالي وإنتشار التجارة الإلكترونية التي حفزت النشاطات البنكية في كل العالم.

ثانيا: عدد البطاقات البنكية في تونس (الوحدة بالآلاف)

الجدول رقم 13: عدد البطاقات البنكية في تونس (الوحدة بالآلاف)

السنة	2011	2014	2017	2021
النسبة	496.5	472.3	563.7	635.1

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي التونسي والبنك العربي لتونس ATB

يوضح الجدول أنه في سنة 2011 كان عدد البطاقات البنكية في تونس 496،500 بطاقة، وهذا يشير إلى انتشار واسع نسبيا لاستخدام البطاقات البنكية في ذلك الوقت، وفي سنة 2014 انخفضت عدد البطاقات البنكية إلى 472،300 بطاقة بسبب عوامل اقتصادية أو تغييرات في سياسات البنوك المتعلقة بإصدار البطاقات، أما في سنة 2017 حدث ارتفاع كبير في عدد البطاقات البنكية في هذا العام، حيث وصل إلى 563،700 بطاقة، هذا التحسن الملحوظ قد يعكس زيادة الطلب على الخدمات المصرفية الرقمية وتحسن الظروف الاقتصادية، وفي سنة 2021 استمر الإرتفاع في عدد البطاقات البنكية ليصل إلى 635،100 بطاقة، هذا يعكس اعتماد المزيد من المواطنين التونسيين على استخدام البطاقات البنكية في معاملاتهم المالية اليومية.

حيث بعد انخفاض مؤقت في عام 2011، شهدت تونس زيادة كبيرة في عدد البطاقات البنكية، حيث ارتفع من 496،500 بطاقة في عام 2014 إلى 635،100 بطاقة في عام 2021، هذا التطور الإيجابي يشير إلى تزايد اعتماد المواطنين على الخدمات المصرفية الرقمية والمدفوعات الإلكترونية، ومع ذلك من المهم ملاحظة أن هذه الأرقام لا تعكس بالضرورة مستوى الشمول المالي في تونس، حيث قد يمتلك الأفراد أكثر من بطاقة بنكية واحدة.

ثالثا: عدد البطاقات البنكية في المغرب (الوحدة بالمليون)

الجدول رقم 14: عدد البطاقات البنكية في المغرب (الوحدة بالمليون)

السنة	2011	2014	2017	2021
النسبة	/	9.3	11.7	17.9

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي المغربي

من خلال الجدول والشكل السابقين نلاحظ أن البيانات غير متاحة في سنة 2011 حول عدد البطاقات البنكية في المغرب، بينما في ارتفعت هذه الأخيرة في السنوات الأخرى بشكل كبير، ففي سنة 2014 بلغ عدد البطاقات البنكية في المغرب 9.3 مليون بطاقة، وفي سنة 2017 بلغت 11.7 مليون بطاقة، بينما في سنة 2021 بلغ عدد البطاقات البنكية في المغرب 17.9 مليون بطاقة، هذا الإرتفاع نفسره بزيادة النمو في التجارة الإلكترونية والمتسوقين عبر الإنترنت، وكذلك الإنفتاح الإقتصادي للبلاد.

فرغم التحديات هناك خطوات لتعزيز الشمول المالي، بما في ذلك إطلاق إستراتيجية وطنية للشمول المالي في عام 2022، تهدف هذه الإستراتيجية إلى توسيع نطاق الخدمات المالية الأساسية، وتحسين البنية التحتية المالية، وتعزيز التثقيف المالي، والترويج للخدمات المالية الرقمية.

المبحث الثاني: عرض أهم مؤشرات بعد الإستخدام بين الدول محل الدراسة

تعتبر مؤشرات بعد الاستخدام من المؤشرات المهمة لقياس مدى فعالية وانتشار الخدمات المالية في الدول محل الدراسة (الجزائر وتونس والمغرب)، حيث لا تقتصر هذه المؤشرات على مجرد الوصول إلى الخدمات المصرفية، بل تركز على قياس مستويات الاستفادة الفعلية منها.

المطلب الأول: مؤشر الحسابات النشطة

مؤشر الحسابات النشطة يقيس مدى انتشار وفعالية استخدام الخدمات المصرفية، حيث يعكس هذا المؤشر النسبة الفعلية للحسابات المصرفية، وليس مجرد امتلاك حساب مصرفي دون استخدامه.

أولا: عدد الحسابات النشطة في الجزائر

الجدول رقم 15: عدد الحسابات النشطة في الجزائر

السنة	2011	2014	2017	2021
النسبة	%40.50	%49.56	%47.97	%52.17

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على بوابة الشمول المالي من أجل التنمية FinDev

الشكل رقم11 : عدد الحسابات النشطة في الجزائر

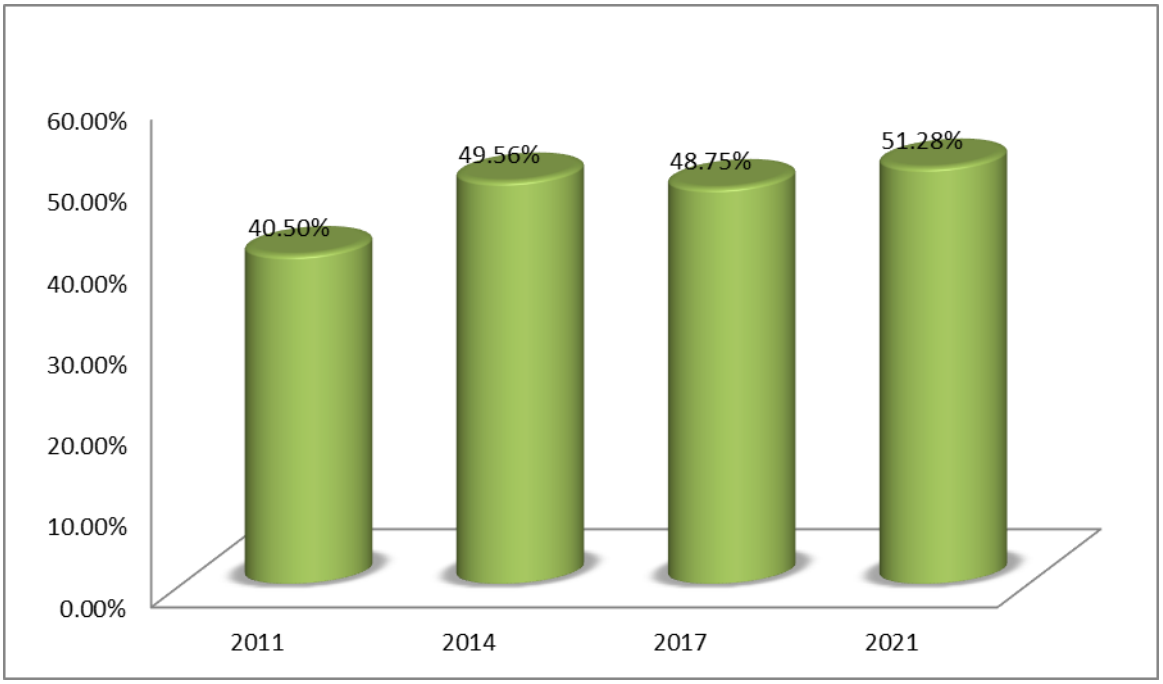

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الجدول السابق

من خلال البيانات الموضحة في الجدول أعلاه، يظهر بأن الجزائر شهدت تحسنا كبيرا في نسبة عدد الحسابات خلال الفترة من 2011 إلى 2021، حيث ارتفعت من 40.50% في عام 2011 إلى 52.17% في عام 2021، مع الإشارة إلى وجود بعض التذبذبات في هذا المؤشر، إلا أن الاتجاه العام كان صاعدا، هذا يشير إلى جهود مستمرة لتحسين الشمول المالي..

بالإضافة إلى أنه لا تزال نسبة ملكية الحسابات في الجزائر دون المستوى المأمول، حيث لا يزال هناك جزء كبير من السكان غير مدمج في النظام المالي الرسمي، لذلك، من الضروري بذل المزيد من الجهود لمعالجة العوامل التي تحد من الشمول المالي، مثل الفقر والأمية المالية وتهيئة البنية التحتية.

كما تجدر الإشارة إلى أن عدد حسابات الادخار بلغ 12 مليون حساب الى نهاية سنة 2023 بمبلغ اجمالي يفوق 3600 مليار دينار جزائري حيث تعتبر هذه الأرقام مشجعة مقارنة بالسنوات الماضية، وذلك بفضل الجهود الكبيرة المبذولة من طرف جل المؤسسات المالية من أجل الارتقاء بنوعية الخدمات الى المستويات المطلوبة.

ثانيا: عدد الحسابات النشطة في تونس

الجدول رقم 16: عدد الحسابات النشطة في تونس

السنة	2011	2014	2017	2021
النسبة	/	%35.81	%36.91	%36.85

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على قاعدة البيانات للبنك الدولي

الشكل رقم12 : عدد الحسابات النشطة في تونس

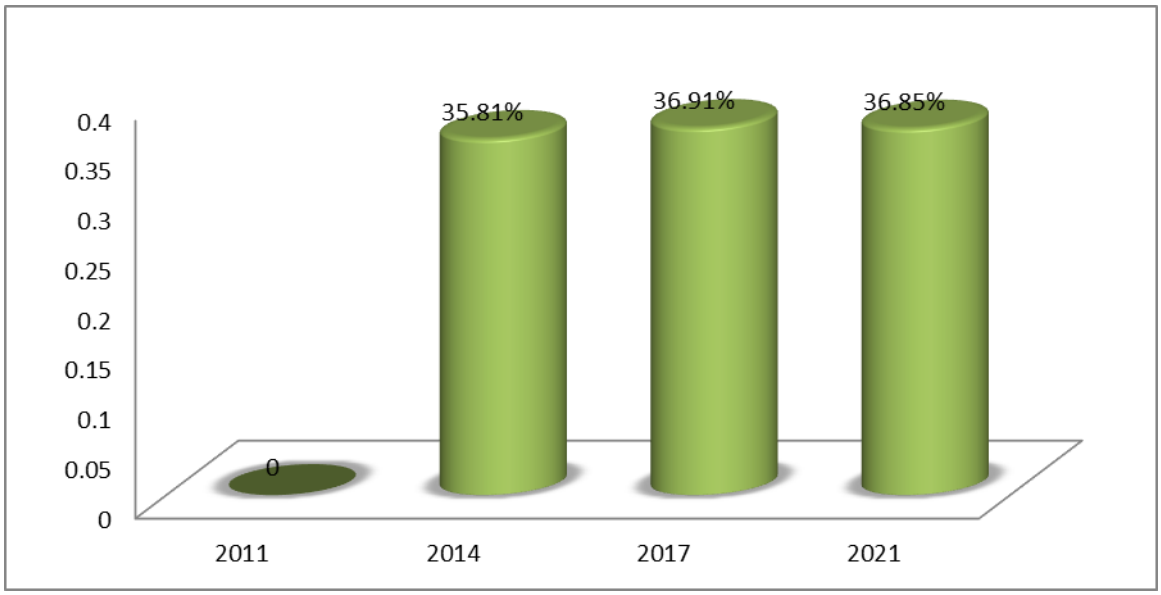

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الجدول السابق

بحسب البيانات المقدمة في الجدول، شهدت تونس زيادة كبيرة في نسبة الحسابات النشطة بين عامي 2011 و 2014، حيث ارتفعت من غير محددة إلى 35.81%، وهو ما يعكس جهود البنك المركزي التونسي وسياساته الرامية لتعزيز الشمول المالي وتسهيل الوصول للخدمات المصرفية، ومن عام 2014 إلى 2017، واصلت النسبة ارتفاعها ولكن بمعدل أبطأ لتصل إلى 36.91%، مشيرة إلى استقرار نسبي في معدلات الانتشار المصرفي. أما بين 2017 و 2021، فقد ظلت نسبة الحسابات النشطة مستقرة عند 36.85% تقريبا، دون تغييرات كبيرة في انتشار الخدمات المصرفية، غير أن غياب البيانات قبل 2011 يصعب تقييم الاتجاهات طويلة الأمد، رغم أن التقارير الرسمية للبنوك قد توفر معلومات إضافية حول العوامل المؤثرة على الشمول المالي في تونس.

ثالثا: عدد الحسابات النشطة في المغرب

الجدول رقم 17: عدد الحسابات النشطة في المغرب

السنة	2011	2014	2017	2021
العدد	%30.12	%36.52	%43.65	%57.77

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على قاعدة البيانات للبنك الدولي

الشكل رقم13 : عدد الحسابات النشطة في المغرب

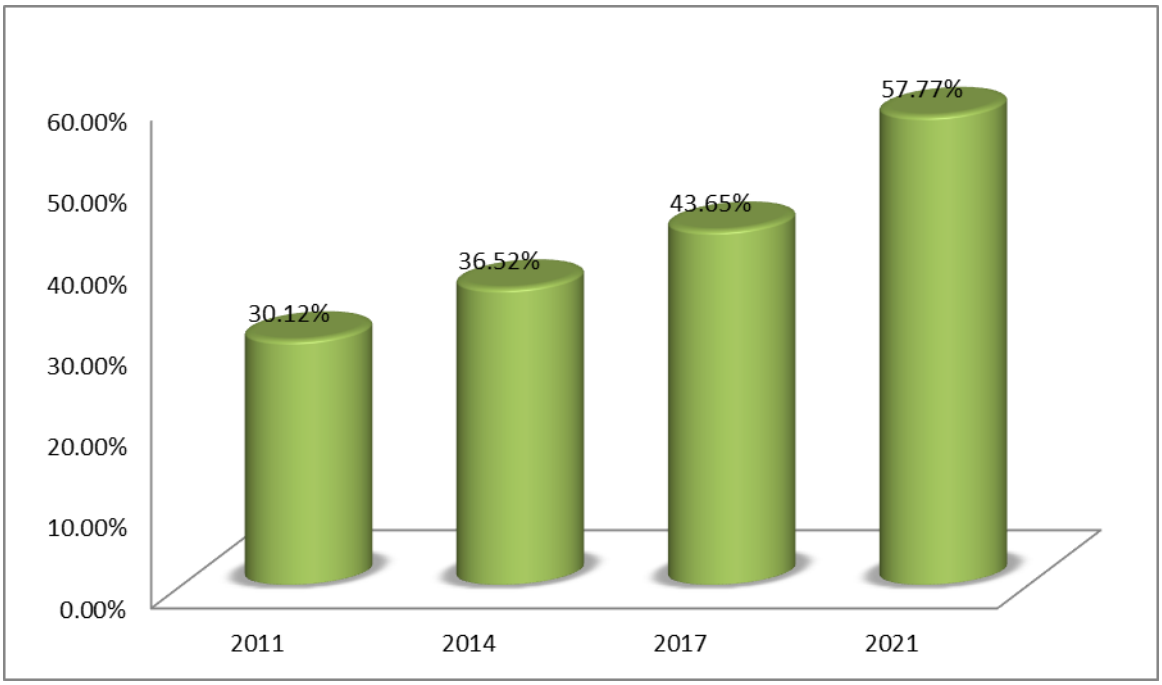

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الجدول السابق

شهدت نسبة الحسابات النشطة في المغرب نمواً ملحوظاً حسب البيانات الموضحة في الجدول السابق على مدى السنوات المدروسة، حيث ارتفعت من 30.12% في عام 2011 إلى 57.77% بحلول عام 2021، بزيادة كبيرة قدرها 27.65% خلال تلك الفترة، ويعكس هذا النمو الكبير الجهود المكثفة التي بذلتها السلطات المغربية لتعزيز الشمول المالي وضمان وصول شرائح أوسع من المجتمع إلى الخدمات المالية.

ولعل ما يلفت النظر هو تسارع وتيرة النمو في السنوات الأخيرة، حيث ارتفعت نسبة الحسابات النشطة بمقدار 14.12% بين عامي 2017 و2021 فقط، مقارنة بزيادة قدرها 13.53% خلال الفترة الأطول من 2011 إلى 2017، ويُفسر هذا التسارع المتزايد بالتركيز المتجدد على تمكين الوصول الشامل إلى الخدمات المالية كجزء من إستراتيجية المغرب الوطنية للشمول المالي.

وتشمل هذه الإستراتيجية مجموعة من المبادرات الرئيسية، بما في ذلك توسيع شبكة فروع البنوك والوكالات المالية في المناطق النائية والفقيرة، إضافة إلى تشجيع الابتكارات التكنولوجية في مجال الخدمات المالية الرقمية مثل المحافظ الإلكترونية والتحويلات المالية عبر الهاتف المحمول، كما تم إطلاق برامج مكثفة لتعزيز التثقيف والتوعية المالية، خاصة بين الشباب والنساء والفئات المهمشة بهدف تمكينهم من الاستفادة بشكل أفضل من الخدمات المالية المتاحة.

المطلب الثاني: مؤشر عدد الحسابات النشطة الأكثر من 15 سنة

هذا المؤشر يعكس مدى تبني واستخدام الخدمات المصرفية من قبل الشباب، وله أهمية كبيرة لقياس مستويات التثقيف المالي والشمول المالي بين الفئات العمرية الصغيرة في المجتمع.

أولا: نسبة البالغين (15+ سنة) الذين لديهم حساب في مؤسسة مالية في الجزائر

الجدول رقم 18: نسبة البالغين (15+ سنة) الذين لديهم حساب في مؤسسة مالية في الجزائر

السنة	2011	2014	2017	2021
النسبة	%33	%50	%43	%44

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي FinDev

من خلال البيانات الموضحة في الجدول أعلاه نجد أن نسبة البالغين (15+ سنة) الذين لديهم حساب في مؤسسة مالية في الجزائر شهدت تذبذبا ما بين الإنخفاض والإرتفاع ونرجح ذلك لعوامل إقتصادية وسياسية وغيرها، فعلى الرغم من التحسن الكبير في نسبة البالغين (15+ سنة) الذين لديهم حساب في مؤسسة مالية في الجزائر بين عامي 2011 و 2014، حيث ارتفعت من 33% إلى 50%، إلا أن هذه

النسبة شهدت تراجعا في عام 2017 لتصل إلى 43%، ثم استقرت عند 44% في عام 2021، هذا التذبذب في المؤشر يشير إلى عدم استقرار جهود الشمول المالي في الجزائر خلال تلك الفترة، على المدى الطويل نعتبر أن النسبة في عام 2021 تعتبر أفضل من عام 2011، إلا أنها لا تزال منخفضة نسبيا ويجب بذل المزيد من الجهود لزيادة الشمول المالي وتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية.

ثانيا: عدد نسبة البالغين (15+ سنة) الذين لديهم حساب في مؤسسة مالية في تونس

الجدول رقم 19: عدد نسبة البالغين (15+ سنة) الذين لديهم حساب في مؤسسة مالية في تونس

السنة	2011	2014	2017	2021
النسبة	/	%27	%37	%37

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي FinDev

من خلال البيانات الموضحة في الجدول أعلاه نلاحظ أنه في سنة على الرغم من التحسن الملحوظ في نسبة البالغين (15+ سنة) الذين لديهم حساب في مؤسسة مالية في تونس بين عامي 2014 و 2017، حيث ارتفعت من 27% إلى 37%، إلا أن هذه النسبة لا تزال منخفضة نسبيا، وهذا يشير إلى أن هناك حاجة لمزيد من الجهود لزيادة الشمول المالي وتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية للمواطنين التونسيين، كما أن عدم حدوث تغيير في هذه النسبة بين عامي 2017 و 2021 يدعو إلى ضرورة اتخاذ إجراءات أكثر فعالية لمعالجة هذا التحدي.

ثالثا: عدد نسبة البالغين (15+ سنة) الذين لديهم حساب في مؤسسة مالية في المغرب

الجدول رقم 20: عدد نسبة البالغين (15+ سنة) الذين لديهم حساب في مؤسسة مالية في المغرب

السنة	2011	2014	2017	2021
النسبة	/	/	%29	%44

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي FinDev

الجدول السابق يظهر تطور نسبة البالغين (15+ سنة) الذين لديهم حساب في مؤسسة مالية في المغرب من سنة 2011 إلى سنة 2021، حيث لم يكن هناك بيانات متاحة حول هذا المؤشر في سنتي 2011 و 2014، بينما في 2017 بلغت نسبة البالغين (15+ سنة) الذين لديهم حساب في مؤسسة مالية في المغرب 29% من إجمالي السكان، وإرتفعت النسبة إلى 44% في سنة 2021، حيث يظهر هذا الإرتفاع زيادة في التثقيف المالي والتعامل مع المؤسسات المالية بمختلف أنواعها، كذلك حرص السلطات المغربية على تعزيز الشمول المالي في البلاد من خلال تقديم كل التسهيلات اللازمة.

المطلب الثالث: مؤشر الحصول على القروض

يعتبر الحصول على القروض أحد المؤشرات الرئيسية للشمول المالي، حيث يقيس مدى قدرة الأفراد والشركات على الوصول إلى مصادر التمويل اللازمة لتلبية احتياجاتهم المالية، ويرتبط هذا المؤشر ارتباطا وثيقا بالنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في أي بلد.

أولا: الحصول على القروض في الجزائر

الجدول رقم 21: الحصول على القروض في الجزائر

السنة	2011	2014	2017	2021
النسبة	%15	%22	%31	%51

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على قاعدة البيانات للبنك الدولي

تظهر البيانات المقدمة في الجدول السابق تطور نسبة الحصول على القروض في الجزائر على في الفترة 2011-2021، حيث يتضح أن نسبة الحصول على القروض في تزايد مستمر خلال الفترة المدروسة، حيث ارتفعت من 15% في عام 2011 إلى 51% في عام 2021، أي بزيادة قدرها 36%.

حيث كانت الزيادة أكثر وضوحا في السنوات الأخيرة، فبين عامي 2017 و2021، ارتفعت النسبة بمقدار 20%، وهي زيادة كبيرة مقارنة بالفترات السابقة، وهذا مما يشير إلى تحسن كبير في إمكانية الحصول على القروض في الجزائر خلال هذه الفترة نظرا لما جسدته الجزائر لتجسيد الشمول المالي في البلاد من السياسات الحكومية، والظروف الاقتصادية، ومعايير الإقراض.

ثانيا: الحصول على القروض في تونس

الجدول رقم 22: الحصول على القروض في تونس

السنة	2011	2014	2017	2021
النسبة	%3.2	%8	%45	%51

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على قاعدة البيانات للبنك الدولي

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن نسبة الحصول على القروض شهدت نموا هائلا خلال الفترة 2011-2021، حيث ارتفعت من 3.2% فقط في عام 2011 إلى 51% في عام 2021، بزيادة هائلة قدرها 47.8%، وكانت أكبر نسبة مسجلة حدثت بين عامي 2014 و2017، حيث ارتفعت من 8% إلى 45%، بزيادة قدرها 37% في غضون ثلاث سنوات فقط، ومنه نخلص إلى التحسن الكبير في إمكانية

الحصول على القروض في تونس خلال هذه الفترة، ونرجح ذلك للتغييرات التي حدثت في السياسات والأنظمة المالية، والاستقرار الاقتصادي، وتطور قطاع البنوك، وغيرها.

تجدر الإشارة إلى أنه لا تزال هناك بعض التحديات القائمة، مثل الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية، والحاجة إلى مزيد من التثقيف المالي، وضمان حماية المستهلك، كما أن الأزمات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها تونس في السنوات الأخيرة قد أثرت على جهود الشمول المالي.

ثالثا: الحصول على القروض في المغرب

الجدول رقم 23: الحصول على القروض في المغرب

السنة	2011	2014	2017	2021
النسبة	%4.3	/	%35	%57

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على قاعدة البيانات للبنك الدولي

يوضح الجدول أنه على الرغم من عدم توفر بيانات لعام 2014، إلا أن الأرقام المتاحة تظهر نموا كبيرا في نسبة الحصول على القروض، حيث ارتفعت من 4.3% في عام 2011 إلى 57% في عام 2021، بزيادة قدرها 52.7%، كما نلاحظ إرتفاع بين 2017 و2021، حيث ارتفعت من 35% إلى 57%، بزيادة قدرها 22%، ما يظهر قدرة الأفراد والمؤسسات على الحصول على التمويل من خلال القروض في المغرب خلال السنوات العشر الماضية، نتيجة اتخاذ السلطات المغربية عدة إجراءات لتعزيز الوصول إلى الخدمات المالية لشرائح أوسع من السكان، خاصة الشباب والنساء باعتبارهما من الفئات الأكثر تهميشا في هذا المجال.

المبحث الثالث: عرض أهم مؤشرات بعد الجودة بين الدول محل الدراسة

يمثل البعد الأخير من أبعاد الشمول المالي، فمؤشرات بعد الجودة تركز على تقييم جودة وكفاءة الخدمات المالية المقدمة في الدول محل الدراسة (الجزائر وتونس والمغرب)، بعد تحقيق إمكانية الوصول إليها واستخدامها، ومدى ملاءمة هذه الخدمات لاحتياجات المستفيدين وتلبيتها لتوقعاتهم من حيث الجودة والأمان والشفافية.

المطلب الأول: تقييم الشمول في الجزائر

عمل القطاع المالي بتوجيه من السلطات العمومية أيضا على استحداث عدة هيئات لتطوير الدفع الإلكتروني منها تجمع النقد الآلي (GIE Monétique) شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك (SATIM) وشركة الخدمات البنكية (SSB) التي تعمل على تعميم وسائل الدفع الإلكتروني (TPE) على كافة ربوع الوطن. كما أن إنشاء البنك الوطني للإسكان يعد لبنة هامة للإصلاح الذي يتم السعي من خلاله إلى مرافقة المواطنين وكافة القطاعات.

وتجدر الإشارة إلى أن عدد الوكالات البنكية في الجزائر قد ارتفع عددها الى 1734 وكالة بنكية الى نهاية سنة 2023، كما أن عدد حسابات الادخار ارتفع إلى 12 مليون حساب في نهاية سنة 2023 بمبلغ إجمالي يفوق 3600 مليار دينار جزائري.[1]

أصبح الشمول المالي حجر الزاوية لجهود الإغاثة قصيرة الأجل والتعافي المستدام منذ جائحة كورونا. ولكن مازالت هنالك تحديات كبيرة؛ وفي الوقت الذي نسعى فيه إلى التعافي من الجائحة، وفي الوقت الذي تسعى فيه الحكومات إلى تعزيز الزخم وتوسيع نطاق الحصول على الخدمات المصرفية الرقمية، يجب أن تسهم السياسات في توفير الحماية للفئات الأكثر احتياجا بيننا، بما في ذلك النساء والفقراء وذوي التحصيل العلمي المحدود أو الإلمام بالشؤون المالية.[2]

---

[1] الموقع الرسمي لوزارة المالية الجزائرية، تصريحات وزير المالية السيد لعزيز فايد اليوم الخميس 25 أفريل 2024، على الموقع https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/activites-ar ، تم الإطلاع بتاريخ 2024/05/01 على الساعة 18:30

[2] قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي، على الموقع https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex ، تم الإطلاع بتاريخ 2024/05/01 على الساعة 18:40

كما أن إعطاء الأولوية للشمول المالي لتعزيز تنمية رأس المال البشري له تأثير إيجابي ولا سيما للفئات السكانية الهشة، كذلك من المهم أن يعمل صانعو السياسات على تحسين سياسات الإقراض، وتشجيع الادخار، بما يعزز الوصول العادل إلى الخدمات المالية لجميع شرائح وفئات المجتمع.[1]

تعرضت، مثلها مثل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بأكملها، لصدمات اقتصادية تفاقمت بسبب جائحة فيروس، بما في ذلك انخفاض أسعار النفط. ومن المتوقع أن يسجل الاقتصاد الجزائري انكماشاً كبيراً الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عام 2020، وذلك وفقًا لأحدث عدد من تقارير المرصد الاقتصادي.

كما يعد التحول في الرقمي الجزائر أحد الأهداف الإنمائية الرئيسية قبل تفشي جائحة كورونا، حيث أن الحصول على الخدمات المالية بأسعار ميسورة هو أمر بالغ الأهمية للحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي وتوفّر القدرة على التكيف مع الأزمات، كما أنه يمهد الطريق للشمول المالي وخاصة للنساء.

ففي الجزائر اليوم، لا يزال 57٪ من البالغين و71٪ من النساء يفتقرون إلى إمكانية الحصول حتى على حسابات المعاملات الأساسية لإرسال المدفوعات وتلقيها بمزيد من الأمان والكفاءة، فلدى الخدمات المالية الرقمية التي تعززها التكنولوجيا المالية القدرة على خفض التكاليف وزيادة السرعة والأمان والشفافية وتمكين الخدمات المالية الأكثر أمانا خاصة للجزائريين الأقل دراية بالقطاع المالي.

وسخرت الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول انتشار الهواتف المحمولة لتبدأ "الموجة الأولى" من الخدمات المالية الرقمية، ففي حين أن الاتصال بشبكات الهاتف المحمول ذات النطاق العريض في الجزائر أعلى من المتوسط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإن استخدام الخدمات المالية الرقمية لا يزال منخفضاً للغاية فـــ 16٪ فقط من البالغين الجزائريين و11٪ من النساء يستخدمون المدفوعات الرقمية التي بدورها تسمح للمستهلك بتحويل الأموال أو دفع الفواتير أو دفع ثمن السلع والخدمات من منزله أو في السوق أو المتجر وهذا من خلال تطبيق بريدي موب baridi mob الذي يقدم مجموعة من الخدمات المصرفية الإلكترونية والخدمات المالية البريدية من بريد الجزائر.[2]

فوفقا لقاعدة بيانات البنك الدولي عن أسعار التحويلات في العالم، يبلغ متوسط التكلفة العالمية لإرسال التحويلات النقدية 6.8%، لكن المعاملات الرقمية ستخفض التكلفة إلى 3.3٪. واستناداً إلى بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي Findex، فإن ملايين الجزائريين لديهم حساب مصرفي، ومع ذلك، فإنهم ما زالوا

[1] صندوق النقد العربي "آثار الشمول المالي على تنمية رأس المال البشري في المنطقة العربية"، على الموقع https://www.amf.org.ae/ar ، تم الإطلاع بتاريخ 2024/05/03 على الساعة 13:00

[2] قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي، على الموقع https://www.globalfindex ، تم الإطلاع بتاريخ 2024/04/13 على الساعة 10:15

يستخدمون وسائل مثل خدمات خارج الحساب لإرسال التحويلات المحلية أو تلقيها. ولذلك، فإن زيادة أموال التحويلات المتاحة للمستفيدين من التحويلات والتشجيع على استخدام القنوات الرقمية أكثر أهمية من أي وقت مضى.

كما كانت التطورات التكنولوجية الأخرى حاسمة لتطوير الخدمات المالية الرقمية، فقد مكّنت "الهوية الرقمية" التي بدأت في الجزائر عام 2016 المؤسسات المالية من التعامل مع العملاء بكفاءة في الامتثال لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وغيرها من متطلبات "اعرف عميلك"، كما أتاحت التطورات الخاصة بواجهة برمجة التطبيقات المفتوحة لمقدمي الخدمات المالية الرقمية الوصول إلى البيانات من نظم عامة وخاصة مختلفة لزيادة السرعة وخفض تكلفة الخدمات المالية دون المساس بالسلامة والانتظام.

كما أن الخدمات المالية الرقمية تتيح نماذج أعمال جديدة تماماً تخدم الفقراء، إذ تكتسب منصات التجارة الإلكترونية الضخمة أهمية كبيرة، مع دخول منصة جوميا إلى الجزائر للانضمام إلى المنصات المحلية مثل OuedKniss و Batolis و IdealForme، وقد استفاد مشغلو شركات الاتصالات من قدرة الخدمات المالية الرقمية على تسهيل المدفوعات وتقديم خدمات الدفع أولا بأول لخدمات الطاقة الشمسية والتأمين والإقراض. [1]

المطلب الثاني: تقييم الشمول المالي في تونس

بالنظر إلى الاتجاهات العامة والتحديات التي تواجه الشمول المالي في تونس، ووضع الرؤية التوافقية لتنمية التمويل الصغير في تونس للفترة 2011-2014، وهي الإستراتيجية الوطنية التي نشرت في عام 2011، أن الشمول المالي يعني وضعا يسمح لكل الأفراد والمؤسسات بالتمتع بالخدمات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم من الادخار، وخدمات الدفع (بما فيها تحويل الأموال)، والقروض، والتأمين، وهو وضع حيوي من أجل تعزيز النمو الاقتصادي في تونس من خلال تحفيز النشاط الاقتصادي للأسر، والحد من الهشاشة الاقتصادية لمحدودي الدخل، وتوفير فرص العمل، والمساهمة في الاستقرار المالي.

على الرغم من أن تونس تتمتع بخدمات إدخار أساسية، وبتكلفة معقولة في متناول ذوي الدخل المحدود من خلال شبكة البريد التونسي، وأيضا وجود الإطار التنظيمي الذي يشجع على توفير القروض الصغيرة، إلا أن عرض الخدمات المالية الشاملة يبقى مجزأ وغير كاملا، ويصعب الوصول إليه، وعلى

[1] البنك الدولي " كيف يمكن للخدمات المالية الرقمية أن تتيح مسارا نحو الانتعاش الاقتصادي في الجزائر"، على الموقع https://blogs.worldbank.org/ar/home ، تم الإطلاع بتاريخ 2024/04/13 على الساعة 10:20

الرغم من أن عدد الحسابات المصرفية والبريدية قد بلغ حوالي 12 مليون حسابا، إلا أن حوالي 30% إلى 40% من البالغين (ما يقدر بين 2.5 و3.5 مليون فرد)، وأكثر من نصف المؤسسات الرسمية في تونس أي ما بين 245،000 و425،000 مؤسسة لا يحصلون على خدمات مصرفية كافية.[1]

تؤكد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن وضع السوق البنكي في تونس يتميز بضعف المنافسة فقد ارتفعت العمولات على الحسابات الجارية في السنوات العشر الماضية ب 67% كما أن ثلثي السكان ليس لديهم حساب مصرفي، حيث تعتبر البريد الذي يقدم خدمات مصرفية أرخص له دور كبير في تعزيز الشمول المالي في البلاد، إذ لا يمكنه تقديم مجموعة كاملة من المنتجات المصرفية لكنه الأكثر قربا لتقديم خدمات للأشخاص ذوي القدرات المالية المحدودة، ويمكن للبريد في تونس ان يلعب دورا مهما في التنافسية مع البنوك التقليدية حيث ترتفع حصة الحسابات للشباب فيها باعتبار اتساع شبكتها ورسومها الاقل من البنوك الا انه يتم تقويض هذه الامكانية بسبب عدم قدرتها على تقديم قروض.[2]

الجدير بالذكر أن حوالي 10٪ من التونسيين لديهم حساب جاري في البريد و 29% فتحوا حساباً في أحد البنوك، و64% ليس لديهم حساب جار، وتطورت الشكايات من 217 شكوى في 2018 إلى 301 في 2022 واغلب المستجوبون يرون أن الإجراء مرهق ولا يتوقعون فائدة من هذه الخطوة، كما أن نسبة البالغين أي من هم أعمارهم أكثر من 15 سنة الذين لديهم حسابات بنكية في تونس يصل إلى 36.85%.[3]

ويقدر عدد الحسابات البنكية بالبلاد دون اعتبار حسابات الادخار بحوالي 4.36 مليون حساب، وهي تدر عمولات كبرى على القطاع ككل بينما تبلغ حصة القطاع البنكي العمومي منها 30.2 في المئة.

وينشط في السوق المحلية التونسية 23 بنكا مقيما و7 بنوك غير مقيمة، إضافة إلى مؤسسات مالية أخرى، ولديها فروع يتجاوز عددها أكثر من 1860 فرعا منتشرة في كل ولايات البلاد، لكن مرصد الاندماج المالي التابع للبنك المركزي التونسي أكد في الكثير من المرات والتقارير أن الانطباع العام بين

---

[1] البنك الدولي تونس تقطع خطوة باتجاه توسيع نطاق الشمول المالي"، على الموقع https://blogs.worldbank.org/ar/home ، تم الإطلاع بتاريخ 2024/04/20 على الساعة 07:30

[2] شراز الرحالي، ثلثا السكان ليس لديهم حساب مصرفي الشمول المالي ضعيف والخدمات البنكية مازالت بعيدة على احتواء كل التونسيين، مقال بجريدة المغرب التونسية على الموقع: https://ar.lemaghreb.tn/ ، تم الإطلاع بتاريخ 2024/04/07 على الساعة 11:10

[3] قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي، على الموقع https://www.globalfindex ، تم الإطلاع بتاريخ 2024/04/13 على الساعة 10:45

التونسيين هو أن الخدمات البنكية والمالية ليست جيدة، حيث يمكن أن يقوم الشمول المالي بدور مهم في الحد من الاقتصاد الموازي من خلال تعزيز إدماجه في الاقتصاد الرسمي.[1]

من خلال ما سبق يمكن القول ان الشمول المالي في تونس مازال ضعيفا ويستوجب وضع خطط تعتمد على التكنولوجيا الحديثة للوصول الى أكبر عدد ممكن وتمكين نسب عالية من المواطنين من الخدمات المالية بجودة عالية وتكاليف منخفضة.

المطلب الثالث: تقييم الشمول المالي في المغرب

منذ عام 2018، كان للشمول المالي أولوية قصوى في المغرب على صعيد السياسات لتعزيز فرص الشغل والتمكين الاقتصادي للأسر المغربية، والمؤسسات الصغرى والمتوسطة، والنساء، والشباب، والسكان القرويين. ويساعد الحصول على مجموعة متنوعة من الخدمات المالية (مثل التحويلات المالية، وعمليات الادخار، والتأمين، والائتمان) الفئات السكانية الأكثر احتياجاً على إدارة المخاطر والتكيف مع تغير المناخ. وخلال تفشي جائحة فيروس كورونا، كانت الخدمات المالية الرقمية ومؤسسات التمويل الأصغر بالغة الأهمية لتوجيه المساندة للأسر والمؤسسات والوصول إلى المواطنين في المناطق النائية.

حيث سعى المغرب لتوسيع حدود الشمول المالي والرقمي بدرجة كبيرة، حيث أصبح 44% من المغاربة يمتلكون اليوم حسابات مصرفية مقابل 29% في عام 2017، ويستخدم 30% المدفوعات الرقمية مقابل 17% في عام 2017 (المسح الاستقصائي للمؤشر العالمي للشمول المالي)، وقد توسعت البنية التحتية للمدفوعات الرقمية، حيث أصبحت 31% من المناطق الريفية تغطيها الآن شبكات الدفع عبر الهاتف المحمول، كما يعمل 19 من مقدمي خدمات الدفع عبر الهاتف المحمول.

كما زادت قيمة المدفوعات الرقمية زيادة كبيرة لتصل إلى ملياري درهم مغربي (حوالي 195 مليون دولار) في عام 2021، مما وضع الأساس لإصلاح برامج الحماية الاجتماعية من خلال التحويلات النقدية الرقمية، وقد مكنت هذه السلسلة من تطوير التأمين الأصغر وسجل الضمانات العينية والضمانات لدعم الائتمان المقدم إلى المؤسّسات الصّغرى والصغيرة والمتوسطة.[2]

[1] مرصد الاندماج المالي التابع للبنك المركزي التونسي على الموقع https://oif.bct.gov.tn/ ، تم الإطلاع بتاريخ 2024/05/07 على الساعة 11:20

[2] البنك الدولي "البنك الدولي يواصل مساندة إصلاحات الشمول المالي والرقمي في المغرب"، على الموقع https://blogs.worldbank.org/ar/home ، تم الإطلاع بتاريخ 2024/04/15 على الساعة 08:40

كذلك وضعت الحكومة المغربية استراتيجية وطنية للشمول المالي، بمبادرة مشتركة بين كل من وزارة الاقتصاد والمالية وبنك المغرب في إطار نهج تشاركي يهدف إلى تحديد رؤية مشتركة وتوجهات وطنية للحد من أوجه التفاوت التي لا تزال قائمة فيما يتعلق بالولوج للخدمات المالية، ويكمن الهدف من ذلك في جعل الشمول المالي ناقلًا حقيقيًا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ولقد تم تحديد الرافعات الرئيسية للاستراتيجية والتي تتجلى فيما يلي:[1]

- تسريع تطوير نماذج بديلة تتكيف مع خصوصيات السكان خاصة النساء والشباب والسكان القرويين والشركات الصغيرة جداً؛
- تدعيم دور النموذج "الكلاسيكي" في تعزيز الشمول المالي؛
- تعزيز الأدوات لفهم مخاطر الفئات المهمشة بشكل أفضل؛
- تهيئة الظروف لاستخدام أكبر للمنتجات المالية.

كما أن 15 مليون مغربي لا يتعاملون مع البنوك؛ خصوصا الفئات الفقيرة، والنساء، وصغار الفلاحين، إضافة إلى الشركات المتوسطة، والصغرى، والصغيرة جدا، فالشمول المالي يظل أمرا ذا أولوية في المغرب، مشيرا إلى أنه في عام 2021 كان 44 بالمائة من البالغين بالمملكة يتمتعون بإمكانية الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية.[2]

لكن سلبيات هذا النظام التي تحد من توسعه، ومن ضمنها استمرار ارتفاع تكلفة العمليات البنكية الرقمية التي يتحملها الزبون مما لا يشجع شرائح واسعة على التطبيع مع المالية الرقمية، وفيما يتعلق بالبنوك فإن من الآثار السلبية المباشرة هو اضطرارها لتقليص حجم مواردها البشرية وبالتبع عدد وكالاتها.

ومهما تكن السلبيات المسجلة فالرقمنة الشاملة للخدمات المصرفية وضمنها تدبير علاقات البنوك بالعملاء حتمية لا راد لها، كما أن التحول الرقمي البنكي سيحقق أعلى مؤشرات النجاعة المالية ويحقق رضا المتعاملين ويجعلهم في حلّ من التردد على الوكالات والشبابيك ويَحُدُّ من مخاطر التداول النقدي.

كما أن الانتقال الرقمي ينبغي أن يكون مصحوبا بحملات إعلانية لتسهيل وصول المستهلكين لهذه الخدمات، خصوصا في بيئة مغربية تضرب الأمية أطنابها، و ضرورة توعية المستهلكين بأهمية إجراءات

---

[1] وزارة الإقتصاد والمالية المغربية "الاجتماع التأسيسي للمجلس الوطني للشمول المالي"، على الموقع https://www.finances.gov.ma/ar، تم الإطلاع بتاريخ 2024/04/15 على الساعة 09:00

[2] ماكسيما زوريجويت، المستشارة الخاصة للأمين العام لألمم المتحدة لشؤون الشمول المالي من أجل التنمية، الشمول المالي في 2023 ..هل يصل إلى 50 %من المغاربة"، على الموقع https://snrtnews.com/article/70825 ، تم الإطلاع بتاريخ 2024/04/15 على الساعة 09:15

الأمان المستعملة وأن الخدمات المصرفية عن بعد تمكن من ربح الوقت والجهد والمصاريف، بالإضافة إلى أنها خدمات متواصلة على طول اليوم والليل، عكس الخدمات المصرفية الكلاسيكية التي تبقى مرهونة بأوقات دوام المصارف.[1]

يحصي المغرب نحو 40 مليون نسمة ويتوفر على تجهيزات وبنية تحتية تغري المصارف بتسريع التحول الرقمي والتنافس على تنويع خدماتها الرقمية لجذب مزيد من العملاء، وحسب بيانات الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات فقد بلغ عدد المشتركين في الهاتف المحمول في نهاية 2020 حوالي 49 مليون مشترك، فيما عدد مشتركي الإنترنت حوالي 30 مليون مشترك مما يرفع معدل انتشار الإنترنت إلى 83%.

غير أن الرقمنة الشاملة للخدمات المصرفية لن تتحقق دون تأثير على منظومة الوظائف، وهو ما يؤكده عدد من التقارير.

وسجل عدد الموظفين في المصارف التقليدية انخفاضا بنسبة 2.3% بين سنتي 2019 و2021 ليبلغ حوالي 40 ألف موظف حسب التقرير السنوي حول الإشراف البنكي الذي يصدره البنك المركزي المغربي.

وبحسب العمراني فإن الثورة التكنولوجية الرابعة، خصوصا تقنيات الذكاء الاصطناعي، تهدد بزوال ملايين الوظائف في العالم ونشأة ملايين وظائف جديدة في أفق الثلاثين سنة المقبلة، فالمصارف اليوم –يضيف العمراني– ليست معفاة بسبب الرقمنة من الاستمرار في إنعاش التشغيل ومحاربة البطالة، غير أنه يلزمها التحول لسياسة جديدة للتشغيل.

وفي نظر جدري فإن تأثير الرقمنة على الوظائف المصرفية يبقى نسبيا، لأنه في مقابل تقليص الموظفين خاصة "المكلفين بالعملاء"، سيتم استحداث العديد من المهن الجديدة من قبيل "المكلفين بالعملاء عن بعد" وزيادة في عدد مستخدمي مراكز النداء (Call Center) إلى جانب خلق العديد من الوظائف المرتبطة بالتكنولوجيا والرقمنة والأمان.[2]

[1] سناء القويطي، "تنامي الاعتماد على الخدمات المالية الرقمية كان له تأثير على الفروع البنكية التقليدية (الجزيرة)"، على الموقع https://www.aljazeera.net/ebusiness تم الإطلاع بتاريخ 2024/04/15 على الساعة 12:40

[2] البنك المركزي المغربي " الخدمات الرقمية تهدد عمل الفروع البنكية التقليدية"، على الموقع https://www.bkam.ma/ar ، تم الإطلاع بتاريخ 2024/04/15 على الساعة 12:20

خلاصة

من خلال عرضنا لأهم مؤشرات الشمول المالي في جل دول المغرب العربي وهي الجزائر، تونس والمغرب تبين أن الشمول المالي أصبح راسخا في المشهد الاقتصادي وعنصرا ملموسا في مختلف المعاملات التي يتم توفيرها للمواطن، حيث سعت هذه الدول على توفير إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم وتقديمها على نحو مسؤول ومستدام للأفراد والشركات.

كما أن الشمول المالي ينطوي على استخدام الوسائل الرقمية الموفرة للتكاليف للوصول إلى الفئات السكانية المستبعدة ماليا والتي لا تحصل على خدمات كافية حاليا من خلال مجموعة من الخدمات المالية الرسمية التي تناسب احتياجاتهم والتي يتم تقديمها على نحو مسؤول بتكلفة ميسورة للعملاء ومستدامة لمقدمي الخدمات.

خاتمة

خاتمة

بالرغم من التقدم الملحوظ في مجال الشمول المالي في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب) خلال السنوات الأخيرة، إلا أن هناك تحديات لا تزال قائمة تعيق تحقيق الشمول المالي الشامل، حيث يعرف الشمول المالي بأنه توفير الخدمات المالية الأساسية بتكلفة معقولة ومناسبة لجميع شرائح المجتمع، بما في ذلك الفقراء والمهمشين اقتصاديا، ويتضمن الشمول المالي ثلاثة أبعاد رئيسية تتمثل في الوصول إلى الخدمات المالية، استخدامها، وجودتها، كما يساهم في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة من خلال توسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المالية، وفي إطار تحقيق هذه الأهداف، اتخذت أغلب دول المغرب العربي عدة سياسات وآليات لتوسيع نطاق الشمول المالي، منها إطلاق إستراتيجيات وطنية للشمول المالي، وتحسين البنية التحتية المالية، وتشجيع الابتكارات التكنولوجية في مجال الخدمات المالية، وتعزيز التثقيف المالي، وتحسين الأطر التنظيمية والرقابية، فمن خلال هذا النهج الشامل والمتكامل، يمكن لدول المغرب العربي تحقيق الشمول المالي الحقيقي والاستفادة من فوائده الاقتصادية والاجتماعية.

فقد أطلقت الجزائر إستراتيجيتها الوطنية للشمول المالي بالفعل في عام 2022، بهدف زيادة نسبة البالغين الذين لديهم حسابات مصرفية من 42.8% في 2017 إلى 60% بحلول عام 2027. كما عملت على توسيع شبكة الفروع المصرفية والخدمات المالية الرقمية، أما تونس، فقد أطلقت إستراتيجيتها في عام 2018، وحققت تقدما ملحوظا في مجال الشمول المالي، حيث ارتفعت نسبة البالغين أصحاب الحسابات المصرفية من 37% في 2016 إلى 45% في 2022، بينما المغرب أطلقت إستراتيجية الشمول المالي في 2019، وحققت نتائج جيدة في تحسين البنية التحتية المالية والخدمات الرقمية.

على الرغم من هذه الجهود، لا تزال هناك تحديات رئيسية تعترض تحقيق الشمول المالي الشامل كمحدودية البنية التحتية المالية في المناطق الريفية والنائية، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وانخفاض مستويات التثقيف المالي، وعدم المساواة في الوصول إلى الخدمات المالية بين الرجال والنساء، وضعف الأطر التنظيمية والرقابية في بعض الحالات.

1. إختبار صحة الفرضيات

من خلال ما تطرقنا إليه في هذه الدراسة نجيب على الفرضيات التي قمنا بطرحها كما يلي:

أ-الفرضية الرئيسية

- شهد الشمول المالي في دول المغرب العربي المتمثلة في الجزائر، تونس والمغرب تطورا كبيرا، نظرا للسياسات والإستراتيجيات التي تبنتها هذه الدول وانتشار الإقتصاد الرقمي الذي أجبر الجميع على تجسيد الشمول المالي.

صحيحة من خلال ما تم عرضه في مؤشرات الشمول المالي والتي شهدت تطورا ملحوظا خاصة في السنوات الأخيرة.

ب-الفرضيات الفرعية

- الشمول المالي هو قدرة جميع شرائح المجتمع على الإستفادة من الخدمات المالية في البلاد، وتتمثل أبعاده في ثلاثة أبعاد رئيسية هي بعد الوصول، بعد الإستخدام وبعد الجودة (صحيحة) وهذا ما تبين في الفصل الأول الذي تمحور حول الإطار المفاهيمي للشمول المالي؛
- أبرز سياسات تعزيز الشمول المالي في ظل التحديات التي يواجهها تتمثل في دعم التثقيف المالي ورقمنة المنظومة البنكية التقليدية بالنظر لضعف مستويات التنافسية بين المؤسسات المالية (صحيحه) كذلك هذا ما تطرقنا إليه في الفصل الأول وهذا يعتبر نهج كل الدول خاصة في الدول النامية التي لا تزال تشهد نموا متواضعا فيما يخص الشمول المالي؛
- الدروس المستفادة التي تتيحها تجارب الدول المجاورة كتونس والمغرب في تجسيد وتطوير الشمول المالي للسياق الجزائري هي تطوير الخدمات المالية الرقمية نظرا لتشابه المنظومة البنكية والتركيبة السكانية لهاته الدول، مما يسهل وصول الطبقة الهشة إلى الخدمات المالية (صحيحة) وهذا هو جوهر الشمول المالي في مفهومه الأصلي.

2. نتائج الدراسة

من خلال هذه الورقة البحثية التي تمحورت حول واقع الشمول المالي في جل دول المغرب العربي نستنتج ما يلي:

- الشمول المالي يساهم في تعزيز الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة؛
- الإقصاء المالي غلب على الشمول المالي في دول المغرب العربي؛

- يساهم الشمول المالي في زيادة التنويع الاقتصادي والتنافسية الدولية باعتباره يستند على الدور الاقتصادي والتنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة؛
- مستوى الشمول المالي في دول المغرب العربي سجل أدنى مستويات في العالم فقد بلغت نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات لدى المؤسسات المالية 20% من المجموع وهي نسبة أدنى بالمقارنة مع معدلاتها في الدول النامية الأخرى؛
- غياب المنافسة بين المؤسسات المالية ما جعلها تدخل في جانب التقليد للخدمات المالية الرقمية خاصة في الجزائر
- محدودية الاهتمام بأنظمة وأساليب الدفع المالي الالكتروني في أرض الواقع؛
- تواجه دول المغرب العربي مجموعة من الصعوبات في تجسيدها للشمول المالي لهذا لابد من تحديد هذه المعوقات بدقة ومعالجتها للمضي قدما في تحقيق الشمول المالي.

3. الاقتراحات

من خلال ما سبق نقترح ما يلي:

- بناء قاعدة بيانات واحتساب مؤشرات الشمول المالي وتحديثها بإستمرار؛
- إبراز أهمية ودور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي والتنمية المستدامة؛
- رقمنة البنوك لضمان تسهيل وصول الخدمات والمنتجات المصرفية لكل شرائح المجتمع؛
- الاستفادة من الخبرات الدولية والعربية الناجحة في مجال الشمول المالي؛
- ضرورة تبني إستراتيجية وطنية شاملة ترتكز على الأخذ بعين الاعتبار الشمول المالي كمتغير أساسي ضمن الإصلاح البنكي.

4. آفاق الدراسة

من خلال هذه الدراسة نقترح المواضيع التالية والتي يمكن أن يستغلها من يراجع هذه الورقة البحثية المتواضعة:

- دور رقمنة النظام البنكي في تعزيز الشمول المالي في الجزائر؛
- واقع التكنلوجيا المالية في الدول العربية –دراسة مقارنة–؛
- أثر الإقتصاد الرقمي على تجسيد الشمول المالي في دول المغرب العربي.

المراجع

المراجع

5. المجلات

- بن قيدة مروان وبوعافية رشيد، واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 9، العدد01، الجزائر، 2017
- بوزانة أيمن، حمدوش وفاء، تقييم درجة الشمول المالي في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2011- 2018)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 06، العدد01، 2021
- بهناس العباس وآخرون، أسس ومتطلبات استراتيجية تعزيز الشمول المالي مع الإشارة إلى التجربة الأردنية، مجلة معارف، المجلد 14، العدد 2، ديسمبر 2019
- بوطرفة رشيد، صغير عماد، واقع الشمول المالي في المملكة العربية السعودية وآفاق تطويره، مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، المجلد 03، العدد 01، 2020
- بوقرة إيمان، واقع وآفاق الاشتمال المالي في الأردن، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10، العدد 2، 2018،
- رشيد نعيمي، عبد الحفيظ بن ساسي، تقييم الشمول المالي في الجزائر من منظور العدالة في التوزيع وفقا لمؤشر الشمول المالي لسنة 2017 مع الإشارة إلى الدول العربية، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 09، العدد 03، سبتمبر 2021
- عريف عبد الرزاق، واقع الإشتمال المالي في الدول العربية مع الإشارة إلى الجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 06، العدد 04، ديسمبر 2019
- فضيل البشير ضيف، واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد 06، عدد01، 2020
- محمد بن موسى، أثر المعرفة ومحو الأمية المالية على مستوى الشمول المالي في العالم خلال عام 2017، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 08، العدد 15 مكرر، ديسمبر 2018
- نبيل بهوري، الشمول المالي كأداة تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ومتطلبات تحقيقه – دراسة حالة الدول العربية–، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 10، الـــعدد 3، 2019
- نورة زبيري، تحليل مؤشرات الشمول المالي FINDEX– دراسة مجموعة من الدول العربية–، مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد 6، العدد 2، جوان 2022
- نادية لوزري، واقع الشمول المالي في الدول العربية وآليات تعزيزه –دراسة مقارنة لمستوى الشمول المالي في مجموعة من الدول العربية–، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت (المجلد 02، العدد02، ديسمبر 2021

6. الملتقيات

- بشار احمد العراقي، زهراء احمد النعيمي، الشمول المالي وأثره في تعزيز الاستقرار المالي في البلدان العربية، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثاني لجامعة جيهان-اربيل في العلوم الادارية والمالية، العدد 18، 27-28 جوان 2018
- بطاهر بختة، عقون عبد الله، تعزيز الشمول المالي في الجزائر آلية لدعم التنمية المستدامة، مداخلة مقدمة في الملتقى الأول بعنوان: "الشمول المالي وسبل تعزيز في اقتصاديات الدول"، مستغانم، 27-28 نوفمبر 2018
- عبد الحليم عمار غربي، فجوة الشمول المالي والمصرفي في الاقتصادات العربية مع إشارة خاصة للقطاع المصرفي الإسلامي العربي، مجلة بيت المشورة، مجلة دولية محكمة في الاقتصاد والتمويل الإسلامي، بيت المشورة للاستشارات المالية، العدد 10، أفريل 2019
- كمال معيوف، قدوري عبد القادر، التثقيف المالي المدخل الإستراتيجي لتعزيز الشمول المالي في البلدان العربية دراسة حالة مصر-، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الوطني حول صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي بالدول العربية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حي فارس، المدية، 26 سبتمبر 2019

7. المواقع الإلكترونية

- https://ar.lemaghreb.tn/
- https://blogs.worldbank.org/ar/home
- https://oif.bct.gov.tn/
- https://snrtnews.com/article/70825
- https://www.aljazeera.net/ebusiness
- https://www.amf.org.ae/ar
- https://www.bkam.ma/ar
- https://www.finances.gov.ma/ar
- https://www.globalfindex
- https://www.independentarabia.com/node/436286 /
- https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/activites-ar
- https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex